وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

فرع التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الغرب الجزائري (1830– 1870م)

إعداد الطالبتين:

عمور سامية

مبارك عمارية

إشراف الدكتور:

زاهي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ. أوسليم عبد الوهاب ..... رئيسا

أ. زاهي محمد ..... مشرفا

أ. كركب عبد الحق ..... مناقشا

السنة الجامعية:

1435– 1436هـ الموافق لـ 2014– 2015

كلمة شكر:

الحمد و الشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

في بادئ الأمر نتقدم بخالص الشكر ل:

الأستاذ المشرف على هذا العمل المتواضع الأستاذ الفاضل: زاهي أحمد

الذي مدّ لنا يد العون و المساعدة، و أفادنا بنصائحه وتوجيهاته لإتمام

هذا العمل.

إلى كل أساتذة التاريخ و رئيس القسم

إلى كل من ساهم في غرس بذرة العمل فينا.

لكم منا فائق التقدير و الاحترام.

مقدمة

يعد الاحتلال الفرنسي للجزائر من اكبر النماذج الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ الاستعمار الأوروبي الحديث فبعد أربع سنوات من سقوط الجزائر اصدرت الحكومة الفرنسية قرارها المشهور في22جويلية1834م و القاضي بالحاق الجزائر بفرنسا ليصبح هذا الاحتلال حقيقة واقعة بصفة رسمية ،و لتأكيد هذا الإلحاق اعتبر دستور الجمهورية الثانية 4 نوفمبر1848م الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي طبقا للمادة 109 ،تجسدت هذه القرارات بتبني الادارة الاستعمارية لسياسة الاستيطان و مصادرة الاراضي و فتح باب الهجرة الى الجزائر على مصرعيه، و تقديم التسهيلات و التحفيزات للمستوطنين، وفي هذا يعتبر كل من كلوز يل وبيجو من كبار المنظرين للفكر الاستعماري الاستيطاني خاصة بيجو بالنظر الى معركته الطويلة و الشاقة في فرنسا لإقناع الساسة و الدوائر السياسية الفرنسية بالنفع الذي يمكن ان يعود به الاستيطان على الاستعمار باعتباره الوسيلة الأنجح لضمان بقائه و استمراره في الجزائر عمل على تشجيع استعمار الارض و تسليمها للمستوطنين كما استمرت سياسة الاستعمار الرسمي التي تشرف عليها مباشرة الادارة الاستعمارية الى ان جاء عهد نابليون الثالث1851 الذي عمل على تشجيع الاستعمار و الشركات.

إن سياسة الاستيطان تطلبت انتزاع الأرض الخصبة من الجزائريين و إعادة توزيعها على المستوطنين هذا ما دفع بالفرنسيين بالتوغل و توسيع الاستيطان بالمناطق الداخلية و خصوصا منطقة الغرب الجزائري، كون اغلب اراضيها خصبة و صالحة للزراعة، و انطلاقا من هذا اخذت السلطة الفرنسية تعمل على ترسيخ سياسة الاستيطان وهو عامل مهم بالنسبة اليها حتى تثبت اقدامها بالجزائر حيث واكبت العديد من القوانين و التشريعات التي تخدم الأهداف المتوخاة من السيطرة الفرنسية على الجزائر، و لتحقيق هذا الهدف استخدمت قوة عسكرية غاشمة بغرض قمع و إزالة كل العوائق التي تقف في وجهها.

كان اختيارنا للبحث في هذا الموضوع من اجل الاطلاع الوافي على الاستيطان الفرنسي بالغرب الجزائري و الوصول إلى تحقيق الهدف العلمي الذي يقدم لنا المعلومات الكافية عن الوضع و أيضا عامل الرغبة في كتابة موضوع يدور حول الاستيطان حيث كان اعتقادنا به جدير البحث و الدراسة لما له من أهمية متعددة الأوجه .

كما كانت لهذه الدراسة اهمية من خلال ابراز مراحل الاستيطان و مصادرة الاراضي التي كانت من جل اهتمامات العسكريين و رجال الساسة، و ذلك عقب الحملة الفرنسية على الجزائر باعتبارها وسيلة اساسية لتحقيق الاستغلال و الاستيطان و الرفاهية للكولون ، كما يصور هذا البحث الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المزرية التي عرفعها سكان المنطقة و بها تغيرت التركيبة الطبقية للقرى و الارياف .

وينحصر موضوع البحث الذي يغطي فترة زمنية مأساوية في تاريخ الجزائر الحديث حيث تمثل سنة 1830 نهاية الوجود العثماني و بداية مرحلة صعبة من الوجود الاستعماري بالجزائر فسيحت المجال للدخلاء الأوروبيين في التصرف في الارض المستعمرة من قبل الفرنسيين وتنتهي الدراسة بتاريخ1870 وهو يمثل نهاية الحكم العسكري وسقوط الإمبراطورية الثانية.

وعلى ضوء ما تقدم تجلت إشكاليات يمكن صياغتها كالآتي:

كيف كان الاستيطان الفرنسي في الغرب الجزائري؟ و ماهي القوانين و الاجراءات التي قامت بها الادارة الفرنسية لترسيخ هذه السياسة؟ وما مدى نجاحها أو فشلها؟ و ماهي انعكاساتها؟

قد تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي لسرد المادة العلمية و تدوين الاحداث التاريخية و منهج التحليل لشرح تفسير المادة الخبرية المعرفية و العلمية و القيمة التاريخية ،إضافة الى الفراغ الشبه التام الذي تعاني منه المكتبات الجزائرية فيما يتعلق بالموضوع باللغة العربية و كون اغلبها باللغة الاجنبية.

وتكريسا للإجابة عن تلك الاشكاليات تضمن العمل خطة تجسدت في مقدمة ومدخلا ثلاثة فصول وكل فصل تضمن مباحث و خاتمة و مجموعة من الملاحق.

احتوى المدخل على الملكية العقارية للأراضي الجزائرية في العهد العثماني لتكون قاعدة نفهم من خلالها التحولات الحاصلة بعد، كان عنوان الفصل الاول السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر 1830– 1870 م ، بالنسبة إلى المبحث الاول تضمن التشريعات العقارية من خلال اصدار العديد من المراسيم و القوانين المطبقة اتجاه سكان المنطقة ، اما المبحث الثاني كان بعنوان :مراحل السياسة الاستعمارية الاستيطانية و مصادرة الاراضي حيث كانت المرحلة الاولى مرحلة الحكم الملكي في عهد لويس فيليب، و تليها مرحلة قيام الجمهورية الثانية اما المرحلة الاخيرة قيام الامبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث، حيث كانت كل فترة تختلف عن غيرها و ذلك حسب حكامها و ساستها.

أما الفصل الثاني كان بعنوان: تطور الاستيطان في منطقة الغرب الجزائري كان يحتوي مبحثه الأول

على تشجيع الهجرة، اما بالنسبة للمبحث الثاني: مراكز الاستيطان و فيها تم ذكر بعض النماذج من الاستيطان في الغرب الجزائري، بالإضافة الى الانعكاسات من خلال الماسي التي تعرض لها الأهالي عند عملية انتزاع الأراضي و منحها للكولون و أيضا الوضعية المزرية التي حلت بالأرياف و القرى.

لقد انحصرت مجموعة من المصادر و المراجع متضمنة كتب متنوعة باللغة العربية و الفرنسية بالإضافة إلى ملتقيات التي عالجت الموضوع أو جانبا منه من أهمها:

مصدر الكسي دو طوكفيل الذي تحدث في كتابه نصوص في فلسفة الاحتلال و الاستيطان عن بناء المستوطنات و اعتبرها الشرط المسبق لترسيخ الاستيطان، و مصدر اخر باللغة الاجنبية:

de l'Algérie de la fin de la ,histoire Xavier. Yacono régence turque.

الذي افادنا في معرفة انماط الاراضي في الجزائر خلال العهد العثماني.

و من المراجع نجد مرجع الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر بجزأيه الاول و الثاني لعدة بن داهة الذي اعتمدنا عليه كثيرا فيما يخص التعريف ببعض الحكام الفرنسيين، و التعرف على اهم المراكز الاستيطانية الموجودة في الغرب الجزائري اضافة الى مرجع سياسة التسلط الاستعماري ليحي بوعزيز الذي تحدث كثيرا عن مراحل السياسة الاستعمارية الاستيطانية.

الخاتمة : تضمنت اهم النتائج و الخلاصات المتحصل عليها من هذا العمل.

مدخل

تعتبر مسالة الملكية العقارية بمختلف أنواعها من أهم المسائل التي اصطدمت بها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، ونظرا لحيوية هذا الموضوع جدير أن نبحث عن جذور هذه الملكية وطبيعتها وأشكالها التي كانت موجودة قبل الاحتلال الفرنسي، حتى يتسنى لنا إدراك التحولات العميقة التي أصابت صميم المجتمع الجزائري بفعل الاحتلال، وقد تميز نظام الملكية المطبق في العهد العثماني بتكيف الإجراء والتقاليد المحلية مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية، مما سهل للدولة الاستحواذ على أغلبية الأراضي التي صنفتها أراضي البايلك، ويلاحظ بشان إضافة الملكيات أن نظام استغلال الأراضي يتميز بوجود خمسة أنماط من العلاقات بين الأرض ومستغليها قبل الاحتلال.

أولا: أراضي الدولة (البايلك)*:

هي الأراضي التي أصبحت ملكا للدولة بطرق مختلفة مثل المصادرة وامتلاك ما لا وارث له، وهي في اغلبها تقع بالقرب من المدن وهي أراضي جيدة[1]، وقد قدرت ب 5000 ملكية عقارية من مجموع 8000، وقد قدرتها السلطة الفرنسية عام 1831 بقيمة 40 مليون فرنك وكان الداي يتصرف في هذه الملكيات بإرادة مطلقة[2] ، معنى ذلك أنها تشمل الأراضي التي استحوذ عليها الحكام الأتراك ابتداءا من القرن 16م وحتى مطلع القرن 19م عن طريق المصادرة والشراء[1].

*- البايلك:في العهد العثماني هي العمالة و يمكن تسميتها مقاطعة أو الولاية أنظر إلى:أمال شلبي التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر،قسم التاريخ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر،باتنة 2005-2006،ص26.

1 - صالح عباد ،الجزائر خلال الحكم التركي1514-1830،دار هومة ،ط2007،2،ص379.

[2] – عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث ،دار الهدى ،عين ميلة ،2005، ص 112.

1- yacono exavier ,histoire de lalgeri de la fin de la regence turque a linsurection de 1954,ed lathlanthrope,1993, paris, p 28.

ثانيا: أراضي الملك (الخاصة):

وهي الأراضي التي كان يستغلها أصحابها مباشرة وكان لهم الحق في التصرف فيها حسب ما يشاءون وذلك ببيعها أو إهدائها أو تركها للورثة أو استغلالها[2] ، ونجد هذا النوع من الأراضي في الاوراس والقبائل الصغرى وواحات الصحراء وقرب المدن.

إن مساحة هذا النوع من الملكيات كان عشية الاحتلال الفرنسي حدود 450000 هكتار[3] .

وإذا وقعنا في الملك وجدنا فيه نوعية، الملك العائلي والملك الفردي يوجد الملك العائلي بشكل خاص في المناطق الجبلية حيث ساهمت الظروف الطبيعية في تشكيله، أما الملك الفردي لقد أخذ هذا النوع من الملك يتوسع في أواخر العهد التركي[1].

ثالثا: الأراضي المشاعة (العرش):

ويعني هذا النوع بالأساس أرض القبيلة وتتواجد غالبا في المناطق السهلية بالتل[2]، وتعرف في بايلك الغرب باسم السبخة[3]، وهي مرسومة بحدود عرفية كانت موضوع رضاء وقبول من لدن معظم القبائل المجاورة والمعروف عند هذه القبائل أن هذه الملكية مشاعية غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة أو المبادلة أو المصادرة، وليست ملكية خاصة أي أن للفرد الحق في الانتفاع بها دون أن يملكها وفي حالة الوفاة دون ترك وارث ذكر تعود هذه الملكية إلى الجماعة للتصرف بها[4].

حددت مساحتها عام 1830 بحوالي خمسة ملايين هكتار[5].

رابعا: أراضي الموات:

---

2 – yacono exavier,op.cit,p 129.

3 – آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري 1930-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفبر 1954،طبعة خاصة لوزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007،ص25.

1 – صالح عباد ،ص ص:378-379.

2 – آثار السياسة الاستعمارية.....،المرجع السابق ،ص 26.

3 – صالح عباد ،المرجع السابق ، ص 377.

4 – آثار السياسة الإستعمارية.....، المرجع السابق ، ص 27.

5 – عميراوي احميدة ، المرجع السابق ، ص 45.

هي الأراضي المعطلة وليس لها المالك وليس فيها ماء أو عمارة، وقد اعتبرت عسكرية، أي أنها ملك خاص لمن يستصلحها[1]، كما هي ارض صحراوية أي التي توجد في المناطق الصحراوية، بالنظر إلى قساوة الطبيعة وما ينجر عنها عدم الاستقرار وصعوبة التنقل ونقص المياه في بعض المناطق، وانعدام الإمكانيات كلها عوامل ساعدت بشكل خاص بتواجد السكان الأهالي الأصليين لاستغلال الأرض وكان تواجد العثمانيين في هذه المناطق محدودة[2].

خامسا: اراضي الوقف:

أو الحبس يتعلق بالأراضي التي اوقفها أصحابها المسلمون على مؤسسات دينية أو ثقافية أو اجتماعية.

يقسم الوقف الى نوعين: الوقف العام الذي "يعود أساسا على المصلحة العامة التي حبس من اجلها" والوقف الخاص الذي لا يتحول " صرف منفعته على المصلحة العامة التي حبس على أساسها إلا بعد انقراض العقب او انقطاع سبل صاحب الحبس" يعرف هذا الأخير بالوقف العائلي.

كان الوقف قليلا في الجهة الشرقية من البلاد وواسعا في الناحيتين الوسطى والغربية[1]، وأملاك الأوقاف تشمل سبعة أنواع هي أضخم واخطر الأملاك وأنواعها هي: أملاك مكة والمدينة، أوقاف المساجد، أوقاف الزوايا والقباب (الأضرحة)، أوقاف الأندلس، أوقاف الأشراف، أوقاف الانكشارية، أوقاف الطرق العامة.

[1] – صالح عباد ،المرجع السابق ، ص 376.
[2] – الطاهر ملاخسو،" نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962" الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر يومي 21-22 نوفمبر 2005، ص 26.
[1] – صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 379.

أوقاف عيون الماء، ولم تكن قيمة هذه الأوقاف مذكورة غير أنهم يذكرون أن لها دخلا عظيما[2].

[2] – أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية 1830-1900،ج 1 ،دار الغرب الإسلامي ،ط 1، لبنان ،1992 ،ص 73.

الفصل الأول:

السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر (1830- 1870م)

المبحث الأول: التشريعات العقارية والاستيطان.

المبحث الثاني: مراحل السياسة الاستعمارية الاستيطانية ومصادرة الأراضي.

1- 1830- 1842م الحكم الملكي.

2- 1848- 1852م الجمهوري.

3- 1852- 1870م الحكم الامبراطوري.

الفصل الأول:

السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الجزائر 1830-1870.

المبحث الأول: التشريعات العقارية والاستيطان.

المبحث الثاني: مراحل السياسة الاستعمارية الاستيطانية ومصادرة الأراضي.

1-التشريعات العقارية و الاستيطان: منذ الغزو لم ينتظر الفرنسيون نتائج حملتهم لتقرير مصير هذه الأملاك بل اخذوا يتصرفون فيها كما لو كانت ملكا لهم وطبقا لقوانينهم من خلال العديد من التشريعات منه[1]:

- قرارا الكونت "كلوزال"* بتاريخي 08 سبتمبر و07 ديسمبر 1830م القاضيان بضم أملاك البايلك و أراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، وأملاك الأوقاف المخصص ريعها لمكة والمدينة[2]، وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد ،فيتم تسييرها من قبل مسلمين تحت رقابة الحكومة الفرنسية[3].

- قرار 10 أكتوبر 1831م الخاص بأملاك الداي و البايات الأتراك[4].

- مرسوم 22 جويلية 1834م الذي ينص على الاحتفاظ بالجزائر، وذلك بناء على توصيات اللجنة الإفريقية التي خلصت في تقريرها المستنكر لأعمال الجيش الفرنسي إلى القول: "لقد جمعنا إلى جانب الأملاك العامة ممتلكات المؤسسات الدينية، فجزءنا ممتلكات طبقة من السكان ووعدناهم بالاحترام، وبدأنا نشاطنا بالقوة عن طريق الاغتصاب فاستولينا على الممتلكات الخاصة دون تعويضها" وخلاصة اللجنة ليس فقط إلى المطالبة بالاحتلال العسكري لنقاط معينة، أو إنشاء محطات تجارية في الجزائر، وإنما خلق مستعمرة لعمال أحرار من أصل فرنسي وأوروبي.

[1]-أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900، ج1،دار الغرب الإسلامي،ط1 ،لبنان1992،ص72.

*كلوزي برتران Clauzel (1773-1842): تخرج من المدرسة العسكرية ملازما. (1791) نقيب، في (1792) جنرال، في (1807)، عين حاكما عاما على الجزائر عام (1832-1836)، انظر إلى: (عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، ص ص498،499.

[2]- recueil des actes du gouvernement de l'Algérie ,1830-1854,imprimerie du gouvernement, 1856,p p2-5.

[3]-جمال خرشي ،الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر1830-1962،تر،عبد السلام عزيزي، إشراف و مراجعة مصطفى ماضي،دار القصبة الجزائر،2009،ص142.

[4]-عميراوي أحميدة ،آثار السياسة...،المرجع السابق،ص81.

وفي هذا الصدد دائما أعلن الجنرال بيجو Bugeaud*من منبر البرلمان الفرنسي يوم 14 ماي 1840م قائلا: "حيثما وجدت المياه صالحة وأراضي خصبة يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها"[1].

ومن خلال المدة الممتدة من 1830م إلى 1927م صدر ثمانية وستون نصا قانونيا متعلقا بالممتلكات الزراعية في الجزائر هذا دون مراعاة لقائمة قرارات الحجز والمصادرة التي منها:

- قرار 30 مارس م1841م القاضي بحجز أراضي القبائل الموجودة حول مدينة معسكر.

فلما أدركت إدارة الاحتلال أن مثل هذه الإجراءات المخلة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي ستؤول حتما إلى تمرد سكان الأرياف أسرعت إلى سن قوانين تعمل على تسوية العقود والصفقات العقارية بين الأهالي والأوروبيين[2].

وفي هذا السياق جاء قانون 01 أكتوبر 1844م و قانون21جويلية 1846م اللذان صادرا جميع الأراضي التي عجز أصحابها عن تقديم مستندات كتابية رسمية لملكيتها قبل عام1830م[3]، فهما مرسومين يتشابهان إلى حد كبير من حيث الأهداف ومكملين لبعضهما، وذلك لتحقيق هدفين أولهما: طمأنة الجزائريين بالأمان على ممتلكاتهم مستقبلا.

*-بيجو:ولد في أكتوبر1781 بمدينة ليمونج الفرنسية ينحدر من أسرة إيرلندية عين برتبة ملازم ثاني في حرس نابليون1805 بدأ مغامرته العسكرية منذ1836 مع المواجهة التي لقاها إلى جانب الأمير عبد القادر في معركة سكاك،ينظر إلى
Narcisse (faucon),le livre d'or de l'algerie,tom01,paris1984 ;p140.

[1]-عمار عمورة،موجز في تاريخ الجزائر،دار الريحانة للنشر و التوزيع،ط1،الجزائر،2002،ص118.

[2]-عدة بن داهة،الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1873 ، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954،المنعقد بولاية معسكر يومي21-22 نوفمبر2005،ص133.

[3]-عمار عمورة،الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة، ج1،دارالمعرفة،2009،ص253.

وثانيهما: تسهيل انتقال أراضي الجزائريين إلى الكولون[1]، فالمرسوم الأول اثبت شرعية ما ملكه الكولون وصادق على العقود العقارية والقاضي بانتزاع كل الأراضي غير المستغلة زراعيا[2].

وبهذا الشكل يكون هذان المرسوم قد حددا و ضمنا الحقوق العقارية للأوروبيين الحائزين على أراضي زراعية وتحقيقا للهدف الثاني (أي تسهيل نقل الأراضي إلى الكولون) فإن مرسوم 1846م قرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراء تحقيق للكشف عن عقود الملكية الريفية، وتحديد المساحات وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية بحيث تحول جميع الأراضي التي ليس لها سندات ملكية إلى قطاع الدولة، وقد مس هذا المرسوم أراضي البور لافتراض أنها بدون مالك، ومعنى هذا أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا لانتزاع ملكيتها ووضعها تحت تصرف المصلحة العامة وتطبيقا لهذا المرسوم تم انتزاع 168.000 هكتار في منطقة الجزائر لوحدها عاد منها 95000 هكتار لقطاع الدولة، و37000 هكتار لصالح الأوروبيين وإضافة إلى ذلك نظم هذا المرسوم المصادرة وضبطها فيما يخص المنفعة العامة على حد زعم إدارة الاحتلال بغرض تحقيق الاستيطان بأكثر سرعة ممكنة وتثمين الأراضي الزراعية، كما اقر مرسوم 1844م غرامات وضرائب خاصة على الأراضي المهملة والغير مزروعة كإجراء أولي قبل مصادرتها[3].

وهكذا يكون مرسوما 1844م و1846م قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أوسع نطاق إضافة إلى ذلك فقد حظي المرسومان بمرسوم حكومي صدر في 31 جويلية 1845م يقضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي كإجراء عسكري[4].

[1] – عدة بن داهة،الخلفيات الحقيقية...، المرجع السابق،ص 133.

[2] – الغالي غربي،العدوان الفرنسي على الجزائر،ط خ،2007،د ب،ص196.

[3] – عدة بن داهة،الخلفيات الحقيقية...،المرجع السابق،ص133.

[4] محمد مفلاح،سيدي الأزرق بلحاج رائد ثورة1864 المندلعة في غليزان،دار هومة،الجزائر،2005،ص 53.

وفي عام 1845م اصدر أمر بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين. وفي العام الموالي 1846 م اصدر أمر آخر للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها إلى عمال أجراء فيها.

ويمكن تلخيص مشاريع بيجو الاستيطانية في الأمور التالية:

- مصادرة أراضي الأوقاف ا لإسلامية .
- مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة و وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين والهاربين، فرضت هذه الحراسة على أراضي كانت ملك للقبائل بحجة أنها تترك أراضيها دون زراعة وذلك لان بعض الأهالي كانوا يهجرون أراضيهم نجاة من الإرهاب الفرنسي، ويعود تاريخ مؤسسة الحراسة الجماعية إلى1845م.
- تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم[1].

وابتكر عام 1844م أساليب جديدة لنزع ملكيات الأهالي واستولى بمقتضاها على 132 ألف هكتار[2].

وفي أول يوم من شهر فيفري 1844 م صدر قرار إنشاء المكاتب العربية* لتكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي ،كما صدر قانون 15 أفريل 1845م الذي ينص على تقسيم الجزائر إداريا إلى ثلاث عمالات، وتقسيم الأرض من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاث مناطق هي:

1-منطقة مدنية حيث يتواجد المستوطنون بعدد كاف ويطبق فيها القانون العام.

2-منطقة عسكرية وتشمل المناطق الجنوبية الصحراوية التي مازالت قيد الإخضاع العسكري، وهي التي كان بها عدد أقل من الأوروبيين[3].

---

[1]- يحي بوعزيز،سياسة التسلط التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية1830-1954،د.و.ج،الجزائر،2007،ص9.

[2]- الغالي غربي،المرجع السابق،ص195.

*-وهي عبارة عن همزة وصل بين الجنس الأوروبي و الأهالي تهدف إلى استتاب الأمن و حماية المصالح الفرنسية يسيرها ضباط فرنسيون مكلفون بمصادرة الأراضي ينظر إلى: بشبر بلاح ،تاريخ الجزائر المعاصرة1830-1889،ج1،دار المعرفة،الجزائر،ص67.

[3]- يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص10.

3-مناطق مختلفة أو منطقة مزدوجة، وهي مؤقتة يقل فيها العنصر الأوروبي يمكن تحويلها فيما بعد إلى مناطق مدنية.[1]

4-وإزاء هذه السياسات التعسفية لم يستسلم الأهالي بسهولة بحيث كان لهجومات أصحاب الأراضي الشرعيين دور كبير في القضاء على محاولات المستوطنين أو تعطيلها إلى حين، وكانت المقاومة الجزائرية التي امتدت من 1832م إلى 1847م وهي مقاومة الأمير عبد القادر قد شكلت عائق كبير.

5-و أحدثت اضطرابات في المناطق التي تمركز فيها المستوطنون وأسهمت في تعطيل نمو الرأسمالية الفرنسية منها خاصة والغربية عامة ،الأمر الذي جعل الاستيطان الريفي في تباطؤ بالمقارنة مع الاستيطان الحضري بسبب المقاومة الشديدة التي أبداها الريفيون في وجه المستعمر[2].

كما أكد قانون 16 جوان 1851م أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم[3]، وقد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال دي لامورسير أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و60 ألف هكتار من أراضي القبائل أصبحت تابعة للدولة[4]، أي أن قانون 1851م اعتبر الغابات ملكا للحكومة الفرنسي[5].

[1]-بشير بلاح،المرجع السابق،ص،ص،77-78.

[2]-بن خلف الله الطاهر،التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للريف الجزائري1830-1962،الذاكرة،المتحف الوطني للمجاهد،العدد2،الجزائر،ربيع1995،ص103.

[3]-A.o.m.x103 rapport sur le projet de la concernent la transmission des lieus décrets 6juin1851.

[4]-عدة بن داهة،الخلفيات الحقيقية...،المرجع السابق،ص136.

[5]-عمار عمورة،المرجع السابق،ص253.

- قرار 30 مارس 1841م: الذي مس أراضي القبائل الموجودة على شعاع 24 كلم حول معسكر[1].
- قرار 14 فيفري 1846م: الذي نص على مصادرة الأراضي المحيطة بتلمسان.
- قرار 18 افريل 1846م: الذي مس أراضي القبائل، وفصائل القبائل التي هجر أصحابها إلى المغرب أو نزحوا إلى الصحراء.
- قرار 19 أوت 1853م: الذي نص على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر وهران، تلمسان، سبدو، لالة مغنية، والغزوات.
- قرار 19 افريل 1854م: القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر.
- قرار 12 مارس 1855م: القاضي بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة.
- قرار 12 مارس 1855م: القاضي بحجز أراضي الحساسنة.
- قرار 15 جوان 1855م: المطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون.
- قرار 18نوفمبر1856م: المطبق على المهاجرين من دائرة معسكر.
- قرار 01 نوفمبر 1862م: المطبق على أراضي قبيلة مسيردة والسواحلية[2].

[1]-جمال خرشي،المرجع السابق،ص143.

[2]-عدة بن داهة،الخلفيات الحقيقية...،المرجع السابق،ص138.

القرار المشيخي: (**sénatus consulte***) **22 افريل 1863م:** يعتبر هذا القرار منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية ما نتج عنه من أثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، فاستدل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها على الدواوير و الأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين إلى جذبهم إلى الحضارة الفرنسية وذلك من خلال تكثف المعاملات العقارية مع المستوطنين وتأثرهم بهم، بذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون بلغت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866م منها 508000 هكتار من الأراضي الزراعية للكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملاك إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم فاضطر الكثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أو اليهود بفوائد بعضها 20 % شهريا أي 240% سنويا[1].

الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (1863/04/22م):

تنفيذا للقرار المشيخي 1863م سلكت إدارة الاحتلال الخطة التالية:

أولا: تحديد أراضي القبائل.

ثانيا: توزيع الأراضي بين الدواوير[2].

وأثناء القيام بهذه المهمة كانت تفرز أراضي الملك من أراضي العرش، بمعنى آخر أن تنفيذ هذا القرار قد مكن من الفصل بين الأراضي الخاصة، فردية كانت أم جماعية و أراضي البايلك لتفضي هذه العملية فيما بعد إلى إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدفا أسمى للقرار المشيخي 1863م لأن عن طريق إنشاء الملكية الخاصة سوف يتم وضع حد للملكية المشاعة الجماعية (ملكية القبائل) غير

* سيناتوس كونسيلت: كلمة مشتقة من لفظ سينات و هي مصطلح يطلق على البرلمان و سيناتوس كونسيلت تعني القرارات التي يسيرها البرلمان ،ينظر إلى: خيرارة السعيد وآخرون ، المفيد في المصطلحات التاريخية، منشورات عشاش ،مصر،2007،ص 85.

[1] -بشير بلاح، المرجع السابق، ج1 دار المعرفة، الجزائر، ص159.

[2] -محمد بليل،تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914،دراسة نماذج من التشريعات و تطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني(عمالة وهران)،ص70.

القابلة للتقسيم، ثم تحديدها بدقة وتثبيتها بسندات غير قابلة للطعن ومن ثم تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وبكل ثقة وأمان وصولا في النهاية إلى تفكيك القبيلة وقد طبق هذا القرار على بعض القبائل في الجهة الغربية من الجزائر، نذكر منها في مدينة مستغانم، وسيدي بلعباس، وهران...الخ[1].

أهم نتيجة تستخلص من هذا القرار تكمن في كونه أقر وقبل بجميع أشكال النهب والاغتصاب السابقة الصدور ورفض إلغاءها بل واصل العمل بها بطريقة أكثر مهارة.

لقد ثبت هذا القرار إنصاف الرحل وجزأ القبائل إلى أقسام تدعى بلديات أهلية: douars communs» حتى تسهل عملية مراقبتها، وأرسى نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية وألغى عملية الحجز من دون أن يتراجع عن منح الأراضي التي صودرت من أصحابها بصفتهم متمردين وثائرين إلى الأوروبيين أو المتعاونين مع فرنسا من أبناء الجزائر، وضم جميع الأراضي الشاغرة إلى قطاع الدولة فضمن ذلك احتياطيا ثمينا لتوطين الأوروبيين وقد وصف بعض الكتاب الفرنسيون القرار المشيخي 22 افريل 1863م بالصرح العظيم المنظم والمميز في التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر،كما صدر مرسوم إمبراطوري في20 جوان 1866 م لتعيين ثلاثة وسبعون قبيلة يجري عليها تطبيق القرار المشيخي1863م من بينها خمسة قبائل في الجهة الجهة الغربية من الوطن هي على التوالي:لمحال،أولاد أحمد،عكرمة ،الشراقة،أولاد عباس،أولاد خويدم[2].

[1]-محمد بليل،المرجع السابق،ص71.

[2]-عدة بن داهة،الخلفيات...،المرجع السابق،ص145.

2-مراحل السياسة الاستعمارية الاستيطانية ومصادرة الاراضي:

مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة الاستيطان:

بمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي في الجزائر صادر مساحات واسعة من أراضي الأهالي وادعى لنفسه حقوقا ليست له على ارض الجزائر، وكل ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم.

المرحلة الأولى: 1830-1848م :

كانت المصادرات الأولى للأراضي الجزائرية التي اكتست أشكالا مختلفة كان هدفها أساسيا شرعت فرنسا في تطبيقه منذ بداية الاحتلال.

1-مصادرة ممتلكات الحبوس والبايلك:

هكذا استحوذت الإدارة الفرنسية بعد شهرين من اتفاقية 4 جويلية 1830م[1] ، عن طريق مرسوم مؤرخ في 08 سبتمبر على بعض الممتلكات الخاصة منها ممتلكات الحبوس وذلك بقرار كلوزيل الذي أمر بحجز أملاك العثمانيين المتضمنة أملاك الأتراك وأملاك البايلك والأوقاف الإسلامية (الحبوس) منتهكا البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر الذي نص على عدم التعرض للأوقاف لكنه تراجع عن حجز الأوقاف تحت ضغط احتجاجات الجزائريين مؤقتا فكونت فرنسا من أملاك العثمانيين مصلحة أملاك الدولة، وكذلك إصدار قرار 7 ديسمبر 1830م وهو مكمل للقرار السابق ونص على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا وسبل الخيرات وأوقاف الأندلس والطرق والمياه إلى قطاع أملاك الدولة[2].

على إثر هذه المرحلة الأولى من نزع الملكية بدأ الاستيطان يشق طريقه حيث كانت سياسته من اخطر العوامل التي أثرت تأثيرا مباشرا على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري وكانت البداية

[1]-عدة بن داهة،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962،ج1،ط خ،د ب،2008،ص ص 70،69.

[2]-بشير بلاح،المرجع السابق،ص158.

الأولى مع الاستيطان الرسمي والتي اعتمدت نواته الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح أراضي من طرف العسكريين.

كما ساهم كل من هؤلاء في عملية إرساء قواعد الاستيطان الفرنسي في الجزائر وذلك لخلق مجتمع أوروبي مسيحي يرتبط بقوة شديدة بالأرض الزراعية وبهذا كان العسكريون محور أساس في عملية الاستيطان وأداتها لأكثر فعالية، فهم الذين قاموا بالدور الاقتصادي والعسكري في تحضير الأراضي الزراعية وتهيئتها للكولون المدنيين[1].

وهكذا كانت رغبة فرنسا القاطعة في استيطان الجزائر يؤكدها صدور مرسوم 22 جويلية 1834م وهو القانون الذي الحق الجزائر بفرنسا واعتبرت الجزائر قطعة منها وشجع الهجرة وطمأن المستوطنين على البقاء في الجزائر وعين حاكما عاما على الجزائر وهو الجنرال الكونت DERLAN الذي أكد بدوره للكولون على تأييد فرنسا المادي والمعنوي لهم وبناء على توصية اللجنة الإفريقية[2].

وعندما عين كلوزيل حاكما عاما عامي 1835م و1836 م نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي، وصمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين وحضرت أفواجا عديدة وسيطروا على كل الأراضي والمباني والقرى والغابات الساحلية بشكل فوضوي وقد شجع كلوزيل هذه العملية وتحمس لها وانشأ قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر وأخذ يوزع الأراضي ومع ذلك لم تصادف هذه السياسة نجاحا كبيرا[3].

[1]-عدة بن داهة،الاستيطان...،ج1،المرجع السابق،ص43.

[2]-أبو القاسم سعد الله،ج1،المرجع السابق،ص56.

[3]-يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص،ص8،9.

2-مصادرة ملكية القبائل:

إن كل الوسائل لم تكن تعوز الإدارة الفرنسية، إذ أنها بعد ضم أراضي العثمانيين الأتراك المطرودين والحبوس أقدمت على مصادرة كثير من الأراضي الأخرى أو فرض الحراسة[1]، وذلك بالقرار الشهير الصادر عام 1839 م الأمر بمصادرة أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر عند استئنافه الجهاد[2]. وقد تم ذلك في الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، وبومعزة بالظهرة والونشريس وبوبغلة في منطقة القبائل واحمد باي في الشرق إذ تعتبر الطريقة الوحيدة لوضع حد لمقاومة الجماهير هو تدمير المحاصيل ومصادرة الأراضي بعد انتهاك معاهدة تافنة[3].

كما صمم الجنرال بيجو على استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث معا[4]، كما أن سياسته الاستعمارية تتلخص في كلمتين التعمير والمعمرين[5]، فأخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين ومزارعين على أساس إن الجندي اقدر على الحياة الجماعية والدفاع على مزرعته إذا ما تعرضت للخطر وإقطاعهم أراضي، وأصدر عام 1841م قرارا يقضي بالاستيلاء على أراضي الأهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الأوروبيون ،ولكن هذه السياسة لم تنجح كذلك.

حيث نصت المادة 10 من هذا المرسوم على مصادرة أملاك الجزائريين الأهالي الذين:

- اقترفوا أعمالا عدائية ضد الفرنسيين، أو ضد القبائل الخاضعة .
- أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار.
- غادروا منازلهم لمدة تجاوز الثلاثة أشهر[6].

---

[1]- إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، دب، ص124.

[2]-بشير بلاح ،المرجع السابق،ص158.

[3]-أبو القاسم سعد الله،المرجع السابق،ص،ص343-345.

[4]-المرجع نفسه،ص241.

[5]-عباس فرحات،ليل الاستعمار،تر أبو بكر رحال،وزارة الثقافة،د ط،الجزائر،2005،ص68.

[6]-الغالي غربي،المرجع السابق،ص221.

المرسوم كان يهدف أولا :إلى دفع الوجهاء وزعماء قبائل المخزن إلى التحالف مع فرنسا على أن يستغل الخاضعون لفرنسا (الموالون لها) هذا المرسوم للحصول على الاعتراف بحقوقهم في ملكية الأرض.

ثانيا: إلى تسهيل عمليات الاستيطان للأوروبيين في الجزائر بمنحهم قطعا أرضية مجانا من تلك التي احتجزت من القبائل الثائرة، وفي عام 1848م واجه سادت فرنسا الجدد الجماهير الغضبة ومئات الآلاف من البطالين، وتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي بنداء يدعوا الحرفيين والعمال إلى الهجرة للعمل بأرض الجزائر[1].

وتحقيقا لهذه الغاية صدر مرسوم في 19 سبتمبر 1848م يقضي في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية نشاطات إنشاء المستعمرات الفلاحية في الأقاليم الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1848م إلى 1851م.

ونصت المادة 03 من هذا المرسوم على أن الكولون الراغبين في التحول إلى مزارعين ستمنحهم الدولة قطعا أرضية زراعية تتراوح مساحتها من 02 إلى 10 هكتار مجانا.

أما المادة 04 فقد نصت على أن الأراضي الممنوحة لهم ستصبح ملكا شرعيا لهم بعد 03 سنوات، شريطة الامتثال للقرارات والمراسيم المنظمة للملكية العقارية في الجزائر[2].

[1]-عدة بن داهة،الخلفيات...،المرجع السابق،ص135.

[2]-عدة بن داهة،الاستيطان...، ج1،المرجع السابق،ص،ص324،325.

المرحلة الثانية: 1848 – 1852م:

بعد سقوط ملكية لويس فيليب* وقيام الجمهورية الثانية في مطلع عام 1848 م اصدر قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي، وتم تقسيم الجزائر بمقتضى هذا القرار إلى منطقتين أساسيتين:

الجزائر الشمالية وأخضعت للحكم المدني، وقسمت إلى ثلاث مقاطعات، والجزائر الجنوبية وأخضعت للحكم العسكري وضباط المكاتب العربية[1]، ومع قيام الجمهورية الثانية في فرنسا لجأت السلطات بباريس منذ سنة 1848م إلى إغراء المعارضين أي للحكم العسكري سيما من الشرائح العمالية بالوعود والمزايا التي يمكن الاستفادة منها في حالة قبولهم الهجرة إلى الجزائر حيث استوطنوا في مناطق مختلفة من سهول متيجة وعدد هام منهم انتقل إلى منطقة سان كلو بوهران والجدير بالملاحظة أن غالبيتهم كانت لهم كل ما يتصل بخدمة الأرض وعالم الفلاحة[2].

وبهذا الشكل تكون الجمهورية الثانية قد اهتمت كثيرا بأمر الاستيطان الأوروبي و التهجير[3].

*-لويس فيليب، ولد في باريس يوم 6 أكتوبر 1733، وتوفي يوم 26 أوت 1850، بايعته ثورة جولييت ملكا يوم 9 أوت 1830، ولكن ثورة 1848م ستقضي على ملكه وتعلن الجمهورية الثانية يوم 24 فيفري ينظر إلى: عثمان بن حمدان خوجة، المرآة، تق وتع محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والطباعة، ط2 الجزائر، 1982 ص208.

1-بشير بلاح،المرجع السابق،ص67.

2-الغالي غربي،المرجع السابق،ص200.

3-يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص13.

المرحلة الثالثة: 1852- 1870:

تواصلت سياسة نزع الملكية حتى في ظل الإمبراطورية الثانية، إذ فقد المزارعون 365000 هكتار.

1- في عهد راندون*: 1852- 1858:

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث** أوائل عام 1852م الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائر فاستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال راندونRANDON الذي شجع عملية الاستيطان الأوروبي حيث اتخذ من الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا لفرنسا[1].

وحسب قول راندون أن جميع الذين غادروا أراضيهم وهجروها أو قتلوا في المعارك أو اهلكوا من الجوع والفقر قد تسقط حقوقهم المشروعة في أراضيهم وحتى حقوق ورثتهم لتفتح بذلك شهية الكولون لتوسيع ملكياتهم بذريعة عملية مصادرة وحجز أملاك الغائبين وتوزيعها[2]، وتحويلها إلى المستوطنين والمهاجرين المتدفقين باستمرار على الجزائر وحتى إلى الشركات الأوروبية ففي ربيع 1853م تحصلت شركة جنيف على مساحة هامة من الأراضي المحيطة بمدينة سطيف بالإقليم الشرقي فاقت مساحتها 20 ألف هكتار، و لطمأنة أرباب المال وأصحاب الثروة حرص الحاكم العام على إقامة البنوك والشركات المالية الكبرى، ومن ابرز هذه المؤسسات المالية بنك الجزائر الذي تأسس في مارس 1851م[3]، وللاستيلاء على المزيد من المساحات الزراعية قام راندون بتجريد القبائل الجزائرية الثائرة من مختلف أملاكها عملا بقانون العقوبات الجماعية الذي تسبب في فقدان الجزائريين لآلاف

* - راندون جاك لويس (1795- 1871)،عسكري سياسي فرنسي، مارشال وحاكم عام للجزائر انتقل إلى الجزائر (1838- 1847) عين جنرالا 1847 وحاكما عاما للجزائر في 11/نوفمبر 1857،قام بعدة حملات لقمع المقاومات الجزائرية ينظر إلى: عدة بن داهة ،الاستيطان....ج2،المرجع السابق، ص495.

** نابليون الثالث 1807-1873 هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية 10نوفمبر1848 وثالث إمبراطور فرنسي 1852-1870 شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم 1854-1856 وقع أسيرا في يد الألمان كما توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاث مرات ينظر إلى: عدة بن داهة، المرجع نفسه،ص504.

[1] - يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص15.

[2] -عدة بن داهة، الاستيطان...،ج2،المرجع السابق،ص75.

[3] -يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص15.

الهكتارات من الأراضي الخصبة في مناطق مختلفة من البلاد. وفي عام 1864م أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما يلغي الهبات من الأراضي، وطرحت للبيع مساحات واسعة فاقت 10 ألاف هكتار، وفي نفس الفترة ظهرت شركات فرنسية هامة حصلت على أراضي بسعر رمزي قدره فرنك واحد للهكتار إيجارا، ومن أمثالها: " الشركة الجزائرية العامة" حصلت عام 1865م على 100الف هكتار من الأراضي الزراعية والغابات في تلمسان و المدية و مليانة، وشركة الهبرة والمقطع LAHABRA ET DE MACTA تأسست عام 1864م شبكتها مصرفية وصلت تدريجيا إلى تغطية أغلبية المراكز الريفية وحتى الشبه حضرية للجزائر، فقد عرضت في مشروعها استصلاح أراضي وسهول المقطع وشق قنوات الري وبناء خزانات المياه[1].

وحصلت جمعية الغابات، وهي شركة على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها مدة 90 عاما[2]، وبمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتار وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى كما سيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات وكان المفروض أن تعمل الشركات على استغلال الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر ولكنها لم تقم بذلك، وفضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة لتوفير المزيد من الأرباح ولم تستعمل إلا سبع الأراضي التي حصلت عليها ولكي تسهل حياة المستوطنين الأوروبيين وتقلل مصاعبهم الاقتصادية تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا، واهتمت الإدارة الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية والجسور الكبرى منذ مطلع الخمسينات وخاصة ابتداء من 1857م، كما تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية نظرا للنجاح الذي صادفته خاصة فيما يخص حكم الأهالي فارتفع عددها من 40 مكتبا عام 1857م إلى 49 عام 1870م[3]، ومع ذلك لم يرتح المستوطنون

[1]-يحي بوعزيز ،المرجع السابق،ص16.

[2]-فرحات عباس ،المرجع السابق،ص83.

[3]-يحي بوعزيز ،المرجع السابق،ص17.

الأوروبيون لسياسة المكاتب العربية هذه لأنها تحد من نفوذهم وسيطرتهم فشنوا ضدها حربا وانتهت بقيام نابليون بإلغاء الحكم العسكري بالجزائر وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات[1].

1- في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1858- 1860):

بعد عشر سنوات من تجربة وتطبيق سياسة الإدماج الإداري والسياسي الأولى التي بدأتها الجمهورية الثانية عام 1848م و واصلتها الإمبراطورية الثانية في بداية عهدها، حاول نابليون أن يطبق سياسة إدماج جديدة وأسلوبا جديدا في إطار إنشاء ما عرف بوزارة الجزائر والمستعمرات وهي وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير جيروم نابليون ابن عم الإمبراطور، وادعى الإمبراطور نابليون الثالث أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى[2]، وتحقيقا لهذا الهدف ونتيجة لمطالب المعمرين بمزيد من الأراضي وضغطها الكبير على السياسة الإمبراطورية، تأسست وزارة القطر الجزائري، وحسب النصوص القانونية فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة، والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر، أما مهمتها الثالثة فهي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر[3]،وقد تم خلال هذه الوزارة إنشاء17 قرية استيطانية ووزعت 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجرين مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها اللامحدودة للمستوطنين الأوروبيين سياسيا واقتصاديا وإداريا، وعارض العسكريون وضباط المكاتب العربية هذه السياسة و شرحوا لنابليون مساوئها فقرر في يوم 24 نوفمبر 1860م إلغاء وزارة الجزائر[4].

---

[1]-يحي بوعزيز ،المرجع السابق،ص17.

[2]- عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962،دار الغرب الإسلامي،ط1، 1997،ص 127.

[3]- صالح فركوس، إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1846-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ،2006 ص160.

[4]-عمار بوحوش ،المرجع السابق،ص128.

3- في عهد بيليسي* وماكماهون **1860-1870م:

بعد أن ألغى نابليون الثالث وزارة الجزائر والمستعمرات في شهر نوفمبر 1860م قرر في الشهر الموالي إعادة نظام الحكم العسكري السابق وتدعيمه وتقوية الحاكم العام الجديد بيليسي 1860-1864م الذي جمعت في يده كل السلطات تقريبا مع أنه كان عازما على إتباع سياسة راندون فيما يخص مصادرة الأراضي ومد الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة مشاريع الأوروبيين الاقتصادية ومستقبلهم السياسي، ولكن نابليون اخذ يفكر في تطبيق سياسة جديدة اتجاه الأهالي الجزائريون وزار الجزائر أوائل عام 1863م وشغلته مشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للأهالي بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها ومصادرتها منهم واستقر رأيه على إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها، فأرسل رسالة إلى بيليسي في الموضوع يوم 6 فيفري 1863م ذكر له فيها: "بان الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين" وقد جلبت له هذه السياسة عداء العسكريين، وبسبب ضغوطهم هذه اضطرت السلطات الاستعمارية أن تصدر قرار 7 جويلية 1864م القاضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاثة إلى حكام الفيالق العسكرية الذين اشتدت قبضتهم على البلاد كما كانوا في عهد بيجو وخلفائه ولكن المستوطنين الأوروبيين لم يستكينوا لهذا الإجراء بل اظهروا استياءهم وغضبهم واستقبلوا بتحفظ تعيين المارشال ماكماهون حاكما عاما جديدا للجزائر في سبتمبر 1864م خلفا لبيليسي الذي توفي وبسبب غضب الجميع هذا عزم الإمبراطور على زيارة الجزائر مرة أخرى ليطلع نفسه على الأوضاع والمشاكل ودامت زيارته لها من03ماي إلى 07 جوان 1864م.

*-بيليسي 1794-1864 ،درس في الأكاديمية العسكرية ،شارك في حملة إسبانيا 1823 و حملة الجزائر 1830 ،أباد قبيلة بأكملها في الظهرة قرب مستغانم في 18 جوان 1845 عين في أحقابها الحاكم العام بيجو في رتبة جنرال ، عين حاكما على الجزائر و بعد مماته سمي مركز استيطاني باسمه صيادة حاليا ينظر إلى :عدة بن داهة ،الاستيطان...،المرجع السابق ،ص 491.

**مالك ماهون 1808-1893 ماريشال و ثالث رئيس للجمهورية الفرنسة من أصل ايرلندي عين حاكما على الجزائر 1864 في عهده دشن ميناء وهران 27-7-1867 ينظر إلى :عدة بن داهة،المرجع السابق ، ص 501.

تنقل عدة جهات وزار عدة مدن في الوسط والغرب والشرق[1] وبعد عودته إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياسته الجديدة وبعثها إلى ماكماهون يوم 20 جوان 1865 ومما ذكره فيها انه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض، " وان الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر أوروبي"[1].

ورغم أن سياسة الإمبراطور لا تخدم سوى مصالح فرنسا والأوروبيين إلا أن المستوطنين لم يرتاحوا لها وعاد والى صياحهم وضجيجهم، فالحاكم العام ماكماهون تذمر وامتعض مما جاء في رسالة الإمبراطور إليه مما امتعض بيليسي قبله من رسالة 1863م، كما أعلن أوربيو الجزائر معرضتهم الشديدة لفكرة المملكة العربية وشنوا حملة كبيرة لسياسة الإمبراطور الجديد[2]

بعدها تم إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وإقامة حكم وإدارة مدنية وسقوط نابليون الثالث والإمبراطورية الثانية ونظامها صيف عام 1870 م وتحديدا في 04 سبتمبر [3]1870م.

[1]-يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص،ص20-21.

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط 4 ،الجزائر ،2007 ،ص 163.

[2]-يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص23.

[3]-بشير بلاح،المرجع السابق،ص78.

الفصل الثاني:

تطور الاستيطان في منطقة الغرب الجزائري (1830- 1870م)

المبحث الأول: تشجيع الهجرة وتدفق المستوطنين.

المبحث الثاني: بناء المراكز الاستيطانية.

المبحث الثالث: الانعكاسات الاستيطانية الفرنسية على منطقة الغرب الجزائري

1- الاقتصادية.

2- الاجتماعية.

3- السياسية.

1- تشجيع الهجرة و تدفق المستوطنين 1830-1870م:

قام الإستيطان الأوربي في الجزائر على الهجرة ،و هي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بالظروف السياسية و الإجتماعية و الديمغرافية و الطبيعية.

كان موضوع الهجرة الإستيطانية إلى الجزائر محل اهتمام الفرنسيين و الأوربيين مفكرين عقائديين كانوا أو سياسيين ، و كان هذا الموضوع يثير أسئلة كثيرة منها :هل تكون الهجرة فرنسية أم أوربية؟و هل تكون تلقائية حرة أم انتقائية منظمة؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة وضعت مشاريع من قبل السياسيين و التيارات الفكرية و كان في مقدمة تلك التيارات كل من الكاثوليكية و السانسيمونية ، كانت هذه الأخيرة ممثلة في رئيسها الأب الروحي أنفانتان الذي إعتبر الجزائر البوابة الواسعة للدخول إلى العالم العربي الإسلامي الموسع[1] و كانت الهجرات الأوروبية بهدف البقاء في الجزائر أكثر مما كانت بهدف العودة إلى أوروبا[2] ، فقد تطلب المشروع الإستيطاني الفرنسي في الجزائر تهجير قوة بشرية من داخل أوروبا و فرنسا إلى الجزائر و إت احة الفرصة أمامها للحصول على إمتيازات تلصقها بهذا البلد.[3]

صدر قانون إداري في 1841/04/18م و الذي تضمن 15 مادة تفنن العلاقة بين الهجرة والإستيطان بما لا يترك مجالا لأي خطأ في تفسير أو تبرير هذه العلاقة.[4]

كانت الجزائر بالنسبة لفرنسا البلاد الواسعة ذات الأراضي الخصبة ، فقد عمل الرسميون في فرنسا على الدعاية لهذه الهجرة و هذا بناءا على تقارير العسكريين ومن بينهم الماريشال كلوزيل الذي وقف هو أيضا على واقع الجزائر بالدعاية لتشجيعالأوربيين والفرنسيين خاصة على الهجرة إلى الجزائر و قد صرح في 19-08-1835م وهو يخاطب الأوربيين الذين وصلوا إلى الجزائر "عليكم أن تعلموا

1- عميراوي احميدة،من تاريخ الجزائر الحديث،دار الهدى،الجزائر،ط2،2004، ص 74.

2- نفسه ، ص71.

3- عدة بن داهة،الإستيطان و الصراع حول حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ، ط خ و م ، 2008 ص 34.

4- نفسه ، ص 10.

أيضا أن هذه القوة التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية،و ذلك لأنه لا يمكن أن نغرس العروق إلا بواسطة الهجرة الأوربية".[1]

كما نجح الجنرال بيجو في إستقدام عدد لابأس به من المهاجرين الألمان و الإيطاليين والإسبان[2] بفضل عرضه عليهم عدة إمتيازات، كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة و توزيع الأراضي الفلاحية مجانا كذا إنشاء مساكن لهم و مدهم بالحبوب و المواشي في السنوات الأولى حتى يصبحوا قادرين على إستغلال أراضيهم بأنفسهم و ايضا حق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب مع الإحتفاظ بجنسيتهم.[3]

وبعد ثورة 26-06-1848م بفرنسا وسعت الهجرة الفرنسية إلى الجزائر بهدف التغلب على البطالة و لهذا تضاعف في أشهر عدد المستوطنين الأوربيين و أنشأت الحكومة لإستيعاب هؤلاء 41 قرية موزعة على العمالات الثلاث ، و في كل سنة تزداد سرقة أراض جديدة من الفلاحين و توطين مستوطنين جدد.[4]

و منذ سنة 1850م كان تكاثر الهجرات الأوروبية بشكل ملحوظ و كذا بناء المستعمرات الفلاحية بالقطر الجزائري عامة ، كما كان سقوط عرش لويس فيليب في 1848م قد زاد من تلك الهجرات و في ديسمبر من عام 1856م أصبح عدد المعمرين 27.382 معمر[5] .

و بقيت الهجرة متواصلة و ذات صلة قوية بتأسيس القرى الفلاحية التي كانت كالآتي :

1- عثمان سعدي ، مرجع ، ص609.

2 - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري ، المرجع السابق ، ص 10.

3 - بشير بلاح ، العربي منور ، و آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، دار المعرفة ، الجزائر ، ج 1 ، 2010 ، ص ص : 120،119.

4- عمراوي احميدة ، آثار السياسة الإستعمارية الإستيطانية في المجتمع الجزائري ، 1830-1954 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية ، الجزائر ، 2007 ، ص 53.

5 - صالح فركوس ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر 1830-1925 ، مديرية النشر لجامعة قالمة ، الجزائر، م.ن.ج.ق ، 2010 ، ص 104.

الجدول رقم 01 : يمثل علاقة الهجرة بتأسيس القرى الفلاحية.[1]

السنوات	عدد القرى الفلاحية المؤسسة	أراضي وزعت على المعمرين	المهاجرون الفرنسيون
1850-1841	126	113000 هكتار	65437
1860-1851	83	250000 هكتار	103322

الجدول رقم 02 : يبين زيادة نسبة المهاجرين ما بين سنتي 1851-1857م :

السنة	المهاجرون	زيادة بنسبة
1851	132708	/
1853	142379	% 7.28
1854	151712	%6.55
1855	155607	%2.65
1856	158282	%1.72
1857	180471	%14.02
الزيادة لمدة 6 سنوات	407766	%35.99

و من الأمور المدهشة أن المهاجرين إلى الجزائر من فقراء فرنسا و أوربا قد تناسوا بسرعة بؤسهم، فبعد أن عززوا مراكز قواهم في الجزائر و تسلموا مقاليد الأمور الحساسة أصبحوا لا يعبئون بالجزائريين و قاموا بتجاوزات ضدهم لم تكن أبدا في مستوى إدعاءات "فرنسا للحضارة و فرنسا موطن حقوق الإنسان"، و على هذا الأساس لا يمكننا أن نستغرب ردود الفعل من الشعب الجزائري.[2]

1 - عميراوي احميدة ، المرجع السابق ، ص 39.
2- عدة بن داهة،المرجع السابق،ص45.

و للعلم فإن الجهة الغربية من الجزائر وفد إليها الكثير من الأوروبيين المهاجرين خلافا للجهات الأخرى حيث كان العنصر الإسباني يهيمن على العنصر الفرنسي بـ 102.453 مقابل 78.888 فقد كان عدد الإسبانيين يفوق عدد الفرنسيين بثلاثة مرات في وهران و سيدي بلعباس و ذلك بحكم أن الجهة الغربية من الوطن الجزائري كانت قريبة من إسبانيا ، فإن هذه المنطقة إستفادت كثيرا من هجرة الفلاحين الإسبان لها. [1]

و يبقى الدافع الأساسي للهجرة هو الرغبة في تحقيق ثروات كبيرة ، إما عن طريق إستغلال المزارع أو المضاربة العقارية و مما شجع على ذلك هو وفرة الأراضي التي كانت تعتبر شاغرة لأن أغلبها غير محروثة. [2]

كانت الهجرة الأوروبية بعامة و الفرنسية خاصة سببا في التحول التي عرفته الجزائر إذ كان لها التأثير المباشر على فلاحة الأرض .

1 – عدة بن داهة، المرجع السابق،ص ص:35،36.
2- شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919،الجزائر،ج1،2007، ص131.

- جدول يمثل تقويم لقوافقل المهاجرين إلى الجزائر 1848 [1]:

الناقلة	الإقلاع من باريس	الوصول إلى مرسيليا	الإقلاع من مرسيليا	إسم الباخرة
1	1848-10-08	1848-10-21	1848-10-22	L'lhatros
2	1848-10-15	1848-10-29	1848-10-30	Le cauque
3	1848-10-19	1848-11-22	؟	Le magellan
4	1848-10-22	1848-11-04	؟	Le montézoma
5	1848-10-26	1848-11-09	؟	L'lhatros
6	1848-10-29	1848-11-11	1848-11-15	Le cauque
7	1848-10-22	1848-11-17	1848-11-20	Le lahrador
8	1848-11-05	1848-11-19	1848-11-21	Le christoph colomb
9	1848-11-09	؟	1848-11-25	L'lhatros
10	1848-11-12	1848-11-26	1848-11-28	Le cauque
11	1848-11-16	1848-12-03	1848-12-04	Le lahrador
12	1848-11-19	1848-12-13	1848-12-06	Le cacique
13	1848-11-23	1848-12-06	1848-12-09	L'lhatros
14	1848-11-26	1848-12-13	1848-12-15	L'orinoque
15	1848-11-30	1848-12-16	1848-12-17	Le cacique

1 - بن داهة ، المرجع سابق ، ص 35.

16	1848-12-10	؟	؟	Le montézoma
17	1848-03-18	1848-03-28	1849-03-29	L'infernale

1

1- عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص 35.

2- بناء المراكز الاستيطانية:

لكي يحقق الاستعمار الفرنسي سياسته الاستيطانية اتبع منذ دخوله الجزائر سياسة سلب ما بأيدي الأهالي من أرض بشتى الوسائل، كإستغلال عجز أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي عن تقديم أوراق الملكية التي تثبت لهم هذا الحق ،حيث أصدرت السلطات الفرنسية في أكتوبر 1844 قانونا خاصا بالأوقاف و الممتلكات العقارية ، وأهم محتوياته :"أن الارض الغير مستغلة و التي لا تثبت ملكيتها تصبح تابعة لأملاك الدولة "، و لقد نجحت الدولة الفرنسية بفضل هذا القانون في إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي .

كان لا يشرع في بناء مركز استيطاني إلا بعد التأكد من أن الأهالي الجزائريين لا يكنون عداءا للمستوطنين في المنطقة التي يقرر إنشاء مركز استيطاني جديد بها ، و أثناء تفحص الملفات الخاصة بإنشاء المراكز الاستيطانية لاحظنا أن كل المراسلات بين رؤساء المكاتب العربية و السلطات الوصية كانت تتضمن فقرة عنوانها "الأمن" تحوي معلومات عن التصرفات و السلوكات العدائية للسكان تجاه الاحتلال و علاقاتهم بالمقاومة الشعبية و موقفهم منها .فقد تعجلت الكثير من المشاريع الاستيطانية بسبب انعدام الأمن. [1]

كما ذكر ألكسي دو طوكفيل أنه لا شيء يثير الأهالي و يفزعهم أكثر من الإتيان بمزارعين أوربيين،الحس السليم أنه يجب الا نشرع في الاستيطان بالمقاطعة التي توجد بها الأحاسيس الأكثر عنفا ضدنا [2].

و من بين المراسيم الخاصة ببناء المستوطنات بالغرب الجزائري:

مرسوم 18-04-1841 والذي نص على:

1- عدة بن داهة، المرجع السابق، ج2، ص 59.

2- الكسي دوطوكفيل، نصوص عن تاريخ الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان، تر و تق: ابراهيم صحراوي، د.م.ج، بن عكنون الجزائر، ط1، 2008، ص ص: 63،64.

– المادة الأولى: موافقة الحاكم العام للجزائر على إنشاء المستوطنات، و تحديده لمكانها و حصرها ضمن حدود التحكم في عدد المهاجرين.

– المادة الثانية: وجوب مناقشة المقترحات الخاصة بإنشاء المستوطنات بعد تسلم تصميم مخطط و دقيق مصحوب بتقرير يشرح ما يلي:

1– المساحة الإجمالية المستوطنة أو القرية أو الأرض الزراعية التابعة لها.

2– الطرق و المواصلات.

3– المباني السكنية الخاصة و العامة[1].

– مرسوم 19-08-1848:

نص على فتح قرض مالي يقدر ب:50 مليون فرنك من إنشاء مستعمرة فلاحية زراعية في الجزائر و تقييد مرافق عمومية لضمان الإستيطان وساعدت الكولون على مدى ، و لحين تثبيتهم أنشأت مستوطنة salamandre بدائرة مستغانم و أنشأت لها مراكز جديدة و هي :"خير الدين ،عين تادلس، سوق الميتو، عين سيدي الشريف ، حاسي لمشاش" ، وكانت أولى دفعات المعمرين يوم:26-10-1848 في سان كلود "قديل" و تم تزويدهم بالأراضي و الأمن[2].

– مرسوم 11-07-1858:صادرت فرنسا أراضي فلاحية كان يمتلكها مائة و ستون فلاحا جزائريا لتوسيع مركز ماوسة الإستيطاني.

[1]– الكسي دوتو كفيل ،المرجع السابق ، ص 334 .

[2]– عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص 254 .

– مرسوم 16-08-1859: ينص على منح القسيس أبرام مدير مأتم مسرغين بوهران ،المؤسس عام 1849 م أرضا تقدر ب: 54 هكتار منها 6 هـ للمباني، 16 هـ للمشاتل، 32 هكتار للزراعة. تتكفل الدولة بتهيئتها و جلب المياه اليها و الزام القسيس باستغلالها لمدة 20 سنة على الاقل .[1]

فكر لموريسير* في بناء مراكز استيطانية في اقليم وهران، و ذلك بتوطين خمسمئة عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق اراضي تقدر ب ثمانين الف هكتار تمنح للرأسماليين، و اوكل لهم انتزاع الاراضي من الجزائريين عن طريق المقايضة او الشراء البخص بطريقة او بأخرى ، وطلب لاموريسير مائتا الف فرنك من الحكومة الفرنسية ب 2332 عائلة أوربية[2] ، و وزع في نواحي وهران مائتا هكتار في تنازلات تتراوح في ما بين اربعة الى مئة هكتار، و استقرت بالمرسى الكبير حامية تتألف من ثلاثمئة الف فرنسي اقاموا حولهم عددا من الحصون الصغيرة و حولوا المخازن الموجودة فيه الى ثكنات[3].

كما تم تأسيس مستعمرات فرنسية في ناحية وهران في فترة ما بين 1844- 1848 و هي كالتالي: بوكيز، عين نوصي، تادلس، ارزيو، حاسي عامر، حاسي بن فريحة، حاسي بن عقبة، حاسي بونيف، دامسم، فلوريس، خروبة، كليبر ، مانجين، ميفسور، مولاي ماقون، ريفولي، سان كلو، سان لو، سان لويس ، سوق المينو، توتين، عين بودينار، عين بوسيدي الشريف، بلاد توارية بوتليليس، قنطرة الشريف. [4]

قسم لاموريسير الاقليم الوهراني الى اربعة مقاطعات وهران ، تلمسان ، مستغانم ، معسكر [5]

---

[1]– عدة بن داهة ، الاستيطان .... ج1، المرجع السابق، ص 254 .

-لاموريسير:1806-1865، تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة ، رئيس أول مكتب عربي بالجزائر ترأس القسم العسكري بوهران *،في 1840،قبض عليه اثر انقلاب 1851،نفي الى بلجيكا.

[2]– عدة بن داهة ،المرجع نفسه ، ص ص 44 ، 45 .

[3]– أ .ف دينيزن ، الامير عبد القادر و العلاقات الفرنسية العربية في الجزائر ، تر تح ، أبو العيد دودو ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 32 .

[4]– محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر ، تر محمد معراجي ، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين ، 2008 ، ص 163 .

[5]– عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، درا الامة ، الجزائر ، ج5 ، 2005 ، ص 49 .

و ذلك بتوطين خمسة ألاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق اراضي تقدر مساحتها بـ: 80.000 هكتار ، و قد طلب من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لتثبيت العائلات الاوربية و تهيئة المواقع و تحديد الطرق ، حفر الابار وبناء الاحواض المائية و السدود [1].

- **المركز الاستيطاني: معسكر.**

مركز دوبلينو الاستيطاني : في سنة 1843م بنى العسكريون الفرنسيون جسرا يعلو وادي الحمام بمنطقة حسين ، و في عام 1844م تحولت قرية وادي الحمام الى معسكر فرنسي دائم بعد تأسيس حصن لها من اجل حراسة الجسر الذي يمر عبره العسكريون الفرنسيون .

أما مؤسسة union agricole فقد تحصلت عام 1845م على ثلاثة الاف هكتار ب سيق و هو امتياز يرمز الى توطين ثلاث مائة عائلة اوروبية مع توفير المعدات الزراعية و المرافق الضرورية و لتثبيت للمعمرين قامت سلطات الاحتلال قامت ببناء أربعة عشر مركز استيطاني سنة 1843م ،17مركز سنة ، و أنشأ ديلونكا عام 1846م أول محطة زراعية بمنطقة واد الحمام ، و في اكتوبر 1845م أنشا بيجو مركزين استيطانيين بضواحي معسكر في سان هيبوليت (المامونية) و سان اندري و ذلك لاجتثاث مقاومة الامير عبد القادر[2] .

و في عام 1850 م جاء مستوط اخر يدعى وايسو بنى فندقا الى جوار ديلونيكا، ثم جاء مايير meyer ليبني فندقا اسماه نزل الهبرة ، انشئ المركز الاستيطاني وادي الحمام اثر صدور قرار 22 فيفري 1847م، و طبق في 11 ماي 1851م فقد وقع نابليون الثالث العقد الرسمي لميلاد المركز في (جسر

[1]- عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص 49 .

[2]- نفسه ، ص 90 .

وادي الحمام على بعد 20 كلم شمال غربي مدينة معسكر لاستقبال 54 عائلة اوربية تستفيد من 700 هكتار. [1]

- **المركز الاستيطاني: بلعباس .**

يدخل انشاء مدينة بلعباس ضمن المستوطنات 19 المخصصة لعمالة وهران بمقتضى قانون 19 سبتمبر 1848م و لكن ليس معنى ذلك ان منطقة بلعباس الاوربية بدأ تأسيسها في هذه السنة بل يعود تاريخ بداية ظهورها الى 1843م عندما اوكلت مهمة انجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى بوادي مكرة لفرق اللفيف الاجنبي ثم أخذ هذا المركز في التوسع و استقطاب الاوربيين اليه الى غاية 1848م حيث تقرر تحويل المركز الى مستوطنة اوربية بشكل رسمي[2].

وذلك في 10 نوفمبر 1884م حيث قدم النقيب برودون مشروع بناء مدينة سيدي بلعباس الى الحاكم العام بعد وضع مخطط عمراني من طرف لجنة تشكلت لهذا الغرض و تضمن هذا المشروع ما يلي :

- تحديد مساحة المدينة ب 42 هكتار .
- تقسيم هذه المساحة الى منطقتين ، احداهما مدنية و الاخرى عسكرية.
- وضع نظام تحصيني يتضمن جدارا يقدر ارتفاعه بـ 05 متر .

[1]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية ، 1830 – 1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 15 .

[2]- ابراهيم لونيسي ، استعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19 ، منطقة سيدي بلعباس نموذج ، مجلة العصور ، جامعة وهران ، العدد 06 ، ديسمبر 2005 ،ص ص :67 ، 68 .

- توسيع مساحة المدينة كما يلي : 05 هكتارات للتحصينات ، 16 هكتارات للمؤسسات العسكرية ، 11 هكتار للطرقات و الاماكن العامة ، 10 هكتارات للإقامة المدنية و كذلك انشاء اربعة ابواب للمدينة و هي على التوالي : في الشمال : باب وهران، في الجنوب : باب الضاية ، في الشرق : باب معسكر ، وفي الغرب: يسمى باب تلمسان .
- تخصيص 200 قطعة ارض لبناء سكنات تأوي حوالي ألفين 2000 مستوطنة [1].

تعتبر منطقة بلعباس من بين المناطق التي طبق عليها قانون سيناتوس كونسيلت ، ومن بين الاراضي التي تعرضت للتفكيك بسبب هذا القانون أراضي ولاد سليمان وولاد ابراهيم ، و حميان و الحساسنة و هذه الاراضي كانت قريبة من التجمعات الاستيطانية ، و من بين الاهداف الحقيقية و البعيدة لإنشاء هذه المدينة أنها لم تقتصر فقط على عملية الاستيطان و الاستغلال بل كانت لها ابعاد عسكرية نظرا للأهمية الاستراتيجية و التي فطن لها الجنيرال بيجو و هي الموقع المفضل و الضروري لحكم بلاد قبائل بني عامر و تدعيم تواجدهم بمقاطعة وهران [2].

وفي هذه الفترة قامت السلطات الفرنسية بتوطين الاوربيين من اسبانيا و المانيا و ايطاليا و مالطا بمنطقة سيدي بلعباس و منحتهم كل التسهيلات الخاصة بالرض التي تم مصادرتها من قبائل المنطقة و في 26 افريل 1851م أصدرت قانونا يقضي بتنظيم عملية تمليك الاراضي للأوربيين و نتيجة لذلك ارتفع عدد المستوطنين في منطقة سيدي بلعباس 413 مستوطن سنة 1849 الى 1234 مستوطن سنة 1851م ثم الى 1728 سنة 1852م ليصل سنة 1859م الى 5259 مستوطن .[3]

---

[1]- عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي(1830 - 1873) الملتقى الوطني الاول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي ، 1830 – 1962 ، ص 183 .

[2]- ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص 70 .

[3]- عدة بن داهة ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية ...، المرجع السابق ، ص ص 182 ،183 .

وكان الغرض ايضا من انشاء هذه المنطقة كما فعل لا موريسيار هو تضييق الخناق على قبيلتين بني عامر و بني جعفر ،و ضرب الحصار عليهما حتى يتمكنا من جلب الحبوب و ابتياع الاقوات وبهذا ستكون هذه المدينة مركزا عظيما للفيف الجند المختلط و ثكنة رئيسية للجيش المظلات السفاك .

اعتبرت منطقة بلعباس كباقي المناطق الغربية في الجزائر حقلا للتجارب الاستيطانية السياسية و التي تمثل فعلا و تعكس ما جرى في البلاد من حركة استيطانية و مصادرة للأراضي الزراعية لصالح المعمرين .[1]

- **المركز الاستيطاني : الونشريس .**

تم غزو المنطقة بعد مقاومة قبائل الونشريس التي ساندت الاميرعبد القادر حيث صادرت اراضيها و فرضت عليها قوانين الملكية العقارية، و كان الهدف منها طرد سكان القبائل و انشاء القرى للمعمرين كفيالار و غيرها بمنطقة تيسمسيلت و قامت الادارة الفرنسية بشق الطرق و استصلاح الاراضي.

و في تقرير خاص بتسريع عملية الاستيطان بفيالار بدائرة مليانة يطالب السلطات المحلية لبلدية ثنية الحد بتوفير المزيد من العقارات لإتمام انجاز هذه القرية و موافقة قائد المنطقة على ذلك .و يشرح تقرير اخر بأن المساحة الاجمالية لقرية فيالار قدرت بـ 292 هكتار و 48 أر و 20س مجزئة كالاتي:

- ملكيات خاصة بأصحابها المالكين .
- ملكية تابعة لأملاك الدولة .
- ملكية تابعة لأملاك العمومية .
- ملكية تابعة لأملاك البلدية [1] .

[1]- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ، المرجع السابق ، ص 51 .

كما اصدرت حكومة الاحتلال قرارا مؤرخا بيوم 21 /1946/08 ينص في مادته 83 على منع الاهالي من العمل بأرض العروشية ، و هي الارض المشتركة بين جميع اهل العشيرة فثار ضدها أهالي ناحية الونشريس[2].

هذا و قد اصبح المعمرون لا ينتظرون رخص البناء من قبل المهندسين، حيث ضبطت التقارير الاستعمارية العائلات المستقرة بفيالار و توفير الشروط اللازمة لمزاولة أنشطتهم الفلاحية على حساب اراضي الجزائريين، فقد تم تكليف بعض المهندسين المعماريين بتصميم مخططات معمارية خاصة بمركز فيالار لانجاز هذه القرية في اقرب وقت[3] .

لم تسلم منطقة تيسمسيلت من قسوة السياسة الاستعمارية الفرنسية، في المجال العقاري فقد قامت بفرض اجراءات المصادرة و طرد سكان قبيلة بني مايدة من اراضيها من أجل بناء المراكز الاستيطانية بفيالار ، فقد اتخذت فرنسا من تيسمسيلت قاعدة عسكرية للتوسع بالونشريس بالشرق الجنوبي حيث تنتشر في الهضاب العليا و ربط المنطقة باقليمي تيارت و سرسو.[4]

---

[1]- محمد بليل ، الاستيطان الفرنسي بمنطقة الونشريس و انعكاساته على سكان المنطقة 1863- 1900، منشور مجلة بحوث ، دار الثقافة ، تيسمسيلت ، العدد 02 ، 2013 ، ص 04 .

[2]- عبد الرحمان محمد الجيلالي ، المرجع السابق ، ص 57 .

[3]- محمد بليل، المرجع السابق، ص 04.

[4]- نفسه، ص 09.

- **المركز الاستيطاني: تيارت .**

تم توفير جميع الامكانيات لبداية بناء المستوطنة الجديدة تيارت فبدأت مصلحة الهندسة المدنية بوضع المخططات لها في نفس سنة الاحتلال، حيث تم بناء ثكنة تتسع ل 84 جندي و ستة ضباط و مستشفى ب 80 سرير و توسعت سنة 1844 م لتحوي 628 جندي ، و بهذا ستصبح مدينة استراتيجية بالهضاب العليا يسكنها المستوطنون الاوربيون و لذلك فالحكومة العامة في الجزائر سعت لتأسيس البلديات كاملة الصلاحيات و المختلطة و الاهلية ذات الطابع العسكري.[1]

ومن اسباب الاهتمام بالمنطقة أنها كانت ضمن نفوذ الامير عبد القادر ما بين 1832 – 1847م، كما أن فرنسا و ضعت نصب أعينها المناطق الداخلية لبناء امبراطورية فرنسية كبيرة في اطار سياسة التنافس الاستعماري بالقارة الافريقية، كما اعتبرت المنطقة ميدانا جديدا للفلاحة الواسعة بفضل جودة اراضيها، حيث دعمت بملايين الفرنكات لبناء قرى استيطانية و تشجيع زراعات جديدة و ذلك لجعل المنطقة مخزونا للقمح و فيما بعد تم توسيع محيط المدينة بمد الطرقات و ربطها بغليزان و معسكر و مستغانم و الثنية و عمي موسى.[2]

1- محمد بليل،التوسع الإستعما ري الفرنسي في المناطق الداخلية و الهضاب العليا الغربية و انعكاساته على الجزائريين ما بين سنتي 1840 - 1900.

2- المرجع نفسه ،ص 11.

كما حصن موقع تيارت الحربي في بدء مارس من سنة 1843 م و يجب ان يكون في منطقة تيارت ما يكفي أربعة الاف جندي 4000 مدة ثماني أشهر و مستشفى لمئتين و خمسين جنديا و ثكنة تتسع لستمائة جندي و اسطبل لمائة جواد و مكان يتسع لفرقة كاملة في فصل الشتاء و تشييد سور حول تيارت دون حفر خنادق.[1]

تعرضت منطقة تيارت لعملية احتلال بشعة بفرض قوانين جائرة لمصادرة الأراضي و توفير الأمن للمستوطنين الأوربيين.

- **جدول يبين تطور المستوطنات في (عمالة وهران):**

العدد	اسم المركز	المساحة بالهكتار	تاريخ النشأة او التوسيع
01	فالمي (الكرمة)	6000	1848
02	اركول (بير الجير)	4946	1848
03	سان كلو (قديل) مستوطنة زراعية	4686	1848
04	كلبير مستوطنة زراعية	4008	1848
05	مفسوخ مستوطنة زراعية	1326	1848
06	سان لو(بطيوة –مرسى الحجاج) مستوطنة زراعية	1550	1848
07	فلوريس (حسيان الطول)-	1426	1848

[1]- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي ،المرجع السابق ص 49 .

	مستوطنة زراعية		
08	حاسي بن عقبة–مستوطنة زراعية	3557	1848
09	سان لويس–مستوطنة زراعية	2993	1848
10	حاسي بن فريحة–مستوطنة زراعية	5570	1848
11	حاسي بونيف –مستوطنة زراعية	2048	1848
12	حاسي عامر –مستوطنة زراعية	1270	1848
13	مانجان البراية مستوطنة زراعية	1445	1848(1)
14	ريفولي (حاسي ماماش)مستوطنة زراعية	1600	1848
15	عين تادلس مستوطنة زراعية	1900	1848
16	سوق الميتو –مستوطنة زراعية	1747	1848
17	بوقير مرسي مستوطنة زراعية	1330	1848
18	عين نويصي مستوطنة زراعية	1930	1848
19	تونين–مستوطنة زراعية	1022	1848
20	نيجري مستوطنة زراعية	2568	1849
21	براية مستوطنة زراعية	2332	1849

[1]– عدة بن داهة ،ص ص 123،124.

22	سيدي بلعباس (الضاحية)	8204	1849
23	عين الترك	2624	1850
24	بوسفر	3908	1850
25	سان اندري معسكر	3549	1850
26	سان هيبوليت (المامونية)	555	1850
27	صفصاف	1283	1850
28	منصورة	2966	1850
29	حناية	2722	1851
30	بون دي شليف(سيدي بلعطار)	1295	1851
31	عين سيدي شريف	1159	1851
32	واد الحمام	700	1851[1]

[1]– عدة بن داهة ،ص 124.

جدول يوضح :بناء العديد من المراكز الاستيطانية من أجل امتصاص المهاجرين الأوربيين و هذه احصائيات تمثل عدد الأراضي المستولى عليها ومنحها للمستوطنين على مر ثماني سنوات "عمالة وهران".[1]

01	التجمع السكني للوريعة	1853-04-23	-لاستقبال11 عائلة أوروبية استفادت من 512 هكتار .
02	عين كيال وهران	1855-12-22	-لاستقبال68 عائلة أوروبية استفادت من 3133 هكتار.
03	العامرية	1857-01-15	- لاستقبال 70 عائلة استفادت من 3684 هكتار.
04	غليزان	1858-01-24	-لإنشاء مركز استيطاني ضمن مساحة تقدر ب4000 هكتار.
05	تنيرة	1858-01-25	-لاستقبال 40 عائلة أوروبية تستفيد من 2785 هكتار.
06	بني شقران	1858-05-12	-لاستقبال 60عائلة اوروبية تستفيد من 2100 هكتار.

[1]- عدة بن داهة المرجع السابق،ص437.

07	مليانة	1858-07-29	-لاستقبال 60 عائلة اوروبية تستفيد من 1000 هكتار .
08	المحمدية	1858-07-29	-لاستقبال [1]128 عائلة اوروبية تستفيد من 2265 هكتار.
09	عين الاربعاء	1858-07-29	-لاستقبال 44 عائلة اوروبية تستفيد من 3427 هكتار.
10	قرية اولاد ميمون	1859-10-13	-لاستقبال 50عائلة اوروبية تستفيد من 1051 هكتار.
11	يلل	1859-01-18	-لاستقبال 50 عائلة اوروبية تستفيد من 1051 هكتار.
12	قرية عمي موسى	1859-11-14	-لاستقبال 38 عائلة اوروبية تستفيد من 1050 هكتار .[2]

1- عدة بن داهة ،ص ص 437 ،439.

- الإنعكاسات الاستيطانية على منطقة الغرب :

أ- الإقتصادية:

من المعلوم ان الإقتصاد الجزائري كان يعتمد أساسا على ما تنتجه الأرض من خيرات و هذا منذ العصور الغابرة كما أن معظم الجزائريين كانوا فلاحيين ، لهذا أولت الإدارة الإستعمارية أهمية كبرى للأراضي الزراعية و إعتبرتها الركيزة الأساسية لهيكلتها الإقتصادية .

1. لم يقف الأمر عند حد الإستلاء على الأملاك و التهديم و قتل الصناعة التقليدية و سحب العملة الجزائرية و غلاء المعيشة.

فهناك كارثة أخرى أصابت التجار التي كانت أكثر الفئات الشعب عدادا فمجئ الأوروبيين و تزايد عددهم ألحق ضرار كبيرا بالتجارة و كان إبعاد و نفي معظم الأغنياء المسلمين قد أدى إلى نقصان حركة البيع و الشراء بشكل ملحوظ ، كما أن هدم العمارات من أجل تصفيف الشوارع و توسيعها و رفع ثمن الإيجار و الإستئجار قد كان له وقع أشد على التجار.[1]

2. إن سياسة مصادرة الأملاك ، و الإستيلاء على الأموال و المخازن أدت تدهور الوضع الإقتصادي[2]، و بذلك إنهارت مستويات المعيشة إلى الحضيض[3] ، و بسبب فرض الضرائب العقارية الغير مدفوعة تراكمت الديون ، فقد أصبح سعر الحبوب بزيادة 40 % و 240 % كما تضاعف نشاط المكاتب العربية في حفر الأبار و بناء السدود مما أدى بالبلاد إلى أزمة إقتصادية

1- مصطفى الأشرف ، الجزائر الامة و المجتمع ، تح حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، وحدة الرغاية ، الجزائر ، 1983 ، ص 202.

2- نفسه ، ص 15.

3- رابح لونيسي ، بشير بلاح و آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989 ، دار المعرفة ، الجزائر ، ج 1 ، 2010 ، ص 101.

حادة إستمرت ما بين 1866 – 1870 . فكانت تلك السنوات من أعسر السنوات على الإطلاق.[4]

3. إرتفاع عائدات الهكتار الواحد من القمح بعشرات الألاف و قد تركزت مساحات العنب الجديدة بالجهات الغربية من الوطن (سهول عين تموشنت ، وهران ، هضاب مستغانم ، تلال تلمسان و سهول و تلال معسكر و سيدي بلعباس)[1] .

و بعدما إستولى المستوطنون على أجود الأراضي الزراعية طوروا قطاعات زراعيا حديثا ساهم بنحو 3/1 الناتج العام للبلاد[2] كما لعبت البنوك الأجنبية دورا رئيسيا في الإستطان سواء في القروض التي تقدمها للمستوطنين و الضمانات المالية أو في إشرافها أو ملكية بعضها للأرض و العقار و التسويق لمحاصيل الكروم و القطن و الحبوب.[3]

بروز قطاعين زراعيين أحدهما تقليدي ضعيف يشرف عليه الجزائريين في المناطق الداخلية الفقيرة و الثاني حديث متطور يراقبه مستوطنون في الجهات الساحلية و التلية الخصبة.[4]

لقد لجأت الإدارة الإستعمارية إلى سياسة تبرير سيطرتها على الأراضي و توزيعها على المستوطنين ، و هي أن الأرض في البلاد ملك للدولة ، وبما أن فرنسا وريثة السلطات التركية في المناطق التي كانت تابعة لها ،فإن الأرض تعود للدولة الفرنسية [5] ،و لتثبيت هذه السياسة ،كان التفكير في تأسيس القرى الفلاحية و على أساسه كان التوسع المدني مرهونا بالتوسع العسكري ومتزامنا معه و لهذا إهتمت السياسة الفرنسية بالمدن الحضرية العمرانية فاحتلتها لتأسيس القرى الإستيطانية.[6]

4- صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2005 ، ص ص : 67-68.

1 - بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، دار المعرفة ، الجزائر ، ج 1 ، 2006 ، ص 256.

2 - نفسه ، ص253.

3- عبد المالك خلف التميمي ، المرجع السابق ، ص 63.

4 - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص 256.

5 - بشير كاشة فرحي ، مختصر وقائع و أحداث الإستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962 ، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار الجزائر ، 2007 ، ص 78.

6 - عميراوي احميدة ، السياسة الفرنسية و المقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858 ، الجزائر ، 2004 ، ص ص : 54 ، 55.

ب – الإجتماعية :لقد تحولت الجزائر إلى ساحة مباحة للقتل المبرح و الدمار الشامل بناءا على أوامر من القادة العسكريين ، فهذا جيرار يصرح:"لابد من إبادة جميع السكان العرب بالمجازر و الحرائق و تخريب الفلاحة هو الوسيلة الوحيدة لتركيز هيمنتنا.[1]

كان قانون السيتاتوس كونسيلت ليزيد سوءا حيث عرفت أزمة مجاعة حادة ما بين 1867م-1868م لتلحق أضرارا هائلة بالسكان إلى جانب موجات الجراد التي اجتاحت البلاد سنوات 1847، 1948 و 1864م و ما نتج عنه من إتلاف المحاصيل و الغلال[2] مما أدى بذلك إلى ضعف النمو الديمغرافي[3] .

– تفكيك وحدة الأرض[4] ، حيث تم تحويل القبيلة إلى مجموعة عائلات مستقلة عن بعضها البعض و قطع صلاته بجذوره الأصلية و إنتمائهم الحضاري مما يسهل للفرنسيين أولا الإستحواذ على الأرض ، وثانيا التوغل في المجتمع دون عراقيل تقليدية كالقبيلة[5] و بذلك تكون فرنسا قد حطمت البنية الإجتماعية للشعب الجزائري و خربت وحدته.[6]

– تجريد الأهالي من أراضيهم و تسليمها إلى المعمرين و تشريدهم إلى المناطق القاحلة و تحويلهم إلى خماسين،فقد تم اخضاع الشعب الجزائري للأقلية الأوربية و قوانينها و تسخيرهم لخدمة المشاريع الإستعمارية بكيفية عبودية و عزلهم عن العالم خاصة محيطهم العربي الإسلامي[7] ،تحطيم البناء العقائدي الفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي و اللغة العربية[8] و الأخلاق بسبب

1- أبو القاسم سعد الله،أبحاث و اراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي ،بيروت،ج3،1988،ص192.
2 - محمد العربي ولد خليفة،المحنة الكبرى مدخا لدراسة عن معاناة شعبنا و مقاومة البطولية،نصوص مختارة،الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية،الجزائر،1999،ص192.
3- رابح لونيسي،بشير بلاح،المرجع السابق،ص101.
4 – عدة بن داهة،المرجع السابق،ج2،ص30.
5 – ابو القاسم سعدالله،محاضرات في تاريخ الجزائر،ص113.
6 –عدة بن داهة،المرجع السابق،ص30.
7 –رابح لونيسي،المرجع السابق،ص ص:101،102.
8 – الغالي غربي،العدوان الفرنسي على الجزائر،ط خ و م،2007،ص ص :214،215.

حرب الإدارة الإستعمارية على الثقافة و التعليم[9] ، السعي من وراء ذلك إلى خلق فئات إجتماعية منسلخة عن عاداتها و تقاليدها ، و تحويل المساجد إلى كنائس و ثكنات. [10]

- شكل موضوع تمليك الأرض للأوربيين محورا رئيسيا أدى إلى تمييز متناقض في المجال الإجتماعي الحديث.[1]

- تعرض الأهالي للأمراض و الأوبئة المعدية كالكوليرا و التيفوس.[2]

كان لسياسة الاستيطان اثار سيئة ،وخيمة العواقب في ميادين مختلفة على الجزائريين ، فقد تحطمت العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا و ماديا ، بل و حتى إداريا و سياسيا و مزق المجتمع الجزائري شر تمزيق.[3]

ج- السياسية :

-تمثلت هذه الإنعكاسات في العرائض و الإحتجاجات الخاصة بالأهالي:

إن المطلع على العرائض و المذكرات الإحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى الإدارة الإستعماريةالفرنسية خلال الفترة من 1830-1870م يكشف لنا بأن مسألة الأراضي القلاحية هي التي إستحوذت على محتوياتها ،كما أن المذمرات تعتبر سجلا أمينا لموقف الفلاحين الجزائريين من الكولون و القياد ، وكثيرا ما منحت للفلاحين الجزاالجزائريين تعويضات عينية، أي أراضي فلاحية مقابل أراضيهم التي صودرت منهم ، غلا أنه تبين فيما بعد أنها أراضي غير قابلة للتقسيم[4].ففي إقليم سيدي بلعباس إصطدم المشروع الإستيطاني بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين،كما منحت مصلحة الأملاك العامة بمعسكر الأراضي التي كان يستولي عليها الأمير في قبيلة اولاد عوف إلى

9 - رابح لونيسي،المرجع السابق،ص101.
10 - الغالي غربي،المرجع السابق،ص215.
1 - عميراوي احميدة، السياسة الفرنسية و المقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858 ،دار الهدى ، الجزائر ، ص89 .
2 - يحي بوعزيز سياسة التسلط الإستعماري الحركة الوطنية 1830-1954 ،ديوان المطبوعات الجامعية،،الجزائر،2007،ص36.
3 - نفسه،ص35.
4 - عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص 74.

محمد بن برجي إلا أن أحد أهالي اولاد عوف طالب بحقه في ملكية هذه الأراضي ، أو يتلقى مقابلها مبلغا ماليا تحدده له السلطات الرسمية،فردت السلطات الإستعمارية[5] على هذا التشكي بأن مصلحة الأملاك العامة قد سلمت لمحمد بن برجي هذه الأراضي خطأ لإعتقادها أنها أرضا مخزنية ليس من حق أحد المطالبة بها.[1]

أيضا إحتجاجات قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم ، والتي إقتطعت منها مساحة تقدر 1.200 هكتار من أجود أراضيها لإنشاء مركز يلل الإستطاني ، فقد رفعت ثمانية قبائل إحتجاجات خاصة إلى سلطات الإحتلال ، كذا إحتجاجات أولاد بوحنفية ، و أولاد سليمان لبلدية معسكر 1867م حيث طالبوا من السلطات الإستعمارية الكف عن مصادرة الأراضي و حجزها.[2]

هذا الجدول يمثل تاريخ إنشاء بعض المراكز الجديدة في عمالة وهران ، و مدى التطور السريع في جلب العائلات الأوربية و منحها الأراضي الزراعية[3]:

رقم	إسم المركز	تاريخ قرار إنشائه	ملاحظات
01	الكرمة	1848-02-14	-ثبتت به 52 عائلة أوربية إستفادت من 500 هكتار
02	حسيان الطول	1848-12-14	-ثبتت به 20 عائلة أوربية إستفادت من 469 هكتار
03	مدينة سيدي بلعباس	1849-01-05	-إنشاء مركز إستيطاني يأوي 02 حتى 3000ن ضمن مساحة تقدر 16104هكتار
04	قرية ناغري	1849-01-05	-أسكن بها مهاجرون أوربيون إستفادو من 380هكتار
05	قرية البراية	1849-01-11	-أسكنت بها 50 عائلة أوربية

5- نفسه ، ص67.

1- عدة بن داهة ، المرجع السابق ، ص 67.

2 - نفسه ، ص 67.

3 - نفسه ، ص 434 .

			إستفادت من630هكتار
06	قرية سان أندري[1]	1850-01-22	-لإيواء 54 عائلة أوربية إستفادت من 1602هكتار

1– عدة بن داهة ، مرجع سابق ، ص 437.

نلخص من خلال دراستنا لموضوع الاستعمار الاستيطاني بالغرب الجزائري ابان الفترة الممتدة من1830 الى 1870م مجموعة نتائج متمثلة في ما يلي :

ان الاستعمار الفرنسي في الجزائر يتميز عن باقي الدول الاوربية المستعمرة بأنه استعمار استيطاني يتملك الأرض و يلحقها بعد أن ينتزعها من أصحابها الأصليين اللذين ظلوا يستغلونها مدة من الزمن حيث انقسمت الملكيات العقارية الجزائرية قبل الغزو الاستعماري الى أراضي العزل المحجوزة، الأراضي المخزنية، أراضي الملك، الأراضي المشاعة، أراضي الموات اضافة الى أراضي الوقف.

-إن السياسة العقارية الفرنسية في انتزاع ملكية الجزائريين ثابتة الأهداف و متغيرة الوسائل و متعددة الأساليب تبعا لمراحل الإحتلال و التدرج في السيطرة العسكرية و التشريعية ، فقد كانت كل مرحلة قاعدة و خطوة أساسية لما بعدها.

- ترتب عن دخول الاستعمار الفرنسي الى الجزائر سلسلة من القوانين و القرارات ، فتجلت أولى مظاهرها في انتزاع الملكية بالقوة و الحجز و المصادرة مما أدى الى تحويل ملكيات الجزائريين إلى الأوربيين تحت مختلف الصيغ و الأساليب التبريرية للإدارة الفرنسية كدعوى للمصلحة العامة .

و ذلك من خلال تشجيعها للهجرة و حركة الاستيطان ،فمصادرة الاراضي و بهذا سهلت عملية بناء قرى و مراكز جديدة في شكل مستوطنات ساعدت على استغلال و استثمار الأرض بما يخدم المصلحة الفرنسية و المستوطنين ، أما الشعب الجزائري فقد اخضعته الادارة الفرنسية لمجموعة من القوانين الاستثنائية شديدة القسوة و الاضطهاد و تجريده من مقومات شخصيته و ممتلكاته ،و الهدف من هذا الحاقه بفرنسا كما فعلت و تجريده من كافة الحقوق التي يتمتع بها .

- لقد كان الدعم المادي و المعنوي لحركة الاستيطان ظاهرا في خطابات كل الحكام الذين تداولوا السلطة و الحكم على الجزائر سواء العسكريين منهم أو المدنيين كالحاكم العام بيجو و كلوزيل اللذان عملا على ايجاد ملكية فرنسية واقعية على أرض الجزائر بغطاء قانوني ، فقد اقتربت آراءهم

بالإجماع إلى الوصول الى ذلك الهدف و كانت آراء كلوزيل الدعامة الأولى للاستيلاء بالقوة على أملاك الجزائريين عن طريق التوسع ، كما شكل رأيه ما يسمى بالتنازل المجاني أسلوبا اعتمدته الادارة الاستعمارية في نزع الملكية من السكان الجزائريين.

– تمكنت فرنسا بالغرب الجزائري من إرساء اللبنة الأولى لمشروعها الاستيطاني التوسعي إذ أنها استولت على مناطق شاسعة من الأراضي بنواحي عمالة وهران، بلعباس ،معسكر ،تيارت و الونشريس.

– كان قانون السيناتوس كونسيلت 22-04-1863م من أخطر القوانين اذ يعتبر سلاحا وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري و أقوى أداة وضعت بين ايدي الكولون لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي و التي عن طريقها سيكسبون القوة و النفوذ و الأمن و النجاح .

– سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها الحاكم العام بيجو أدت الى سلب الجزائريين أراضيهم و تسليمها للمستعمرين.

– أدت سياسة الاستيطان التي انتهجتها فرنسا في الجزائر، بالخصوص في منطقة الغرب في الفترة المحصورة ما بين 1830م إلى 1870م إلى مس الجزائريين في كل من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي مما ادى بهم الى الشعور باليأس و التشرد ، و قام بعضهم بتقديم العرائض و الاحتجاجات للإدارة الفرنسية، ، و الانخراط في صفوف المقاومات الشعبية، او الاعمال الفردية حيث ذكرت جرائد القطاع الوهراني العديد من تلك الافعال بالهجوم على املاك المعمرين و سرقتها و اعتراض المستوطنين .

–يظل الاستعمار في جوهره هو احتلال الارض و استغلال خيرات الشعوب مهما كان أسلوبه و زمانه ، و لكن المتغير هو ايجاد الذرائع و المبررات التي تصيغ له ارتكاب هذه الجريمة ، فبالأمس

ادعى الفرنسيون تحرير العرب من الأتراك و اليوم نشر الديمقراطية و القضاء على الاستبداد وتمدين الشعوب و اصلاحها و الثابت في كل هذا فرض ارادة الأقوى.

الملاحق

الملحق رقم: 01

عدة بن داهة، الاستيطان .....ج2، ص 72.

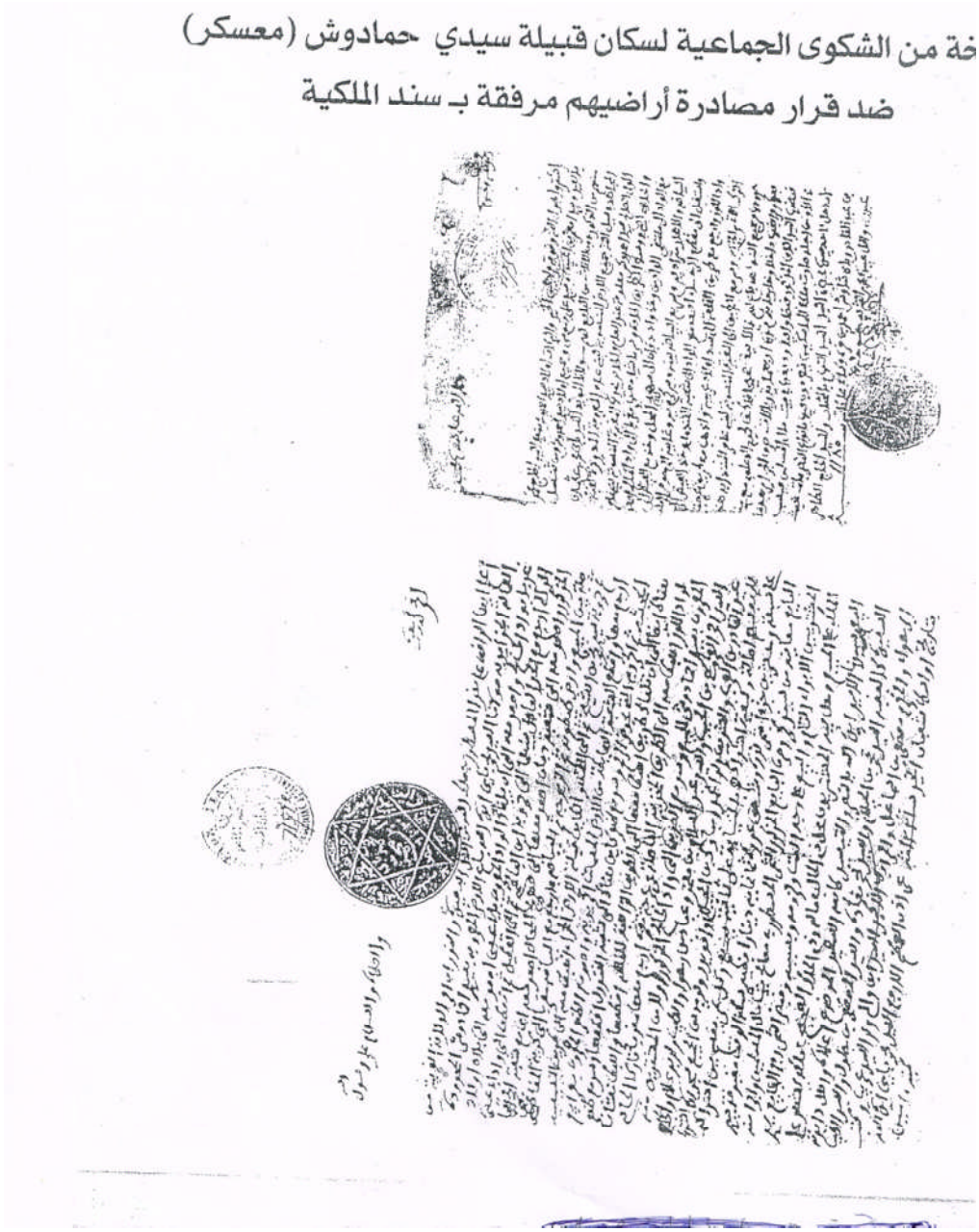
نسخة من الشكوى الجماعية لسكان قبيلة سيدي حمادوش (معسكر)
ضد قرار مصادرة أراضيهم مرفقة بـ سند الملكية

الملحق رقم: 02.

عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 101.

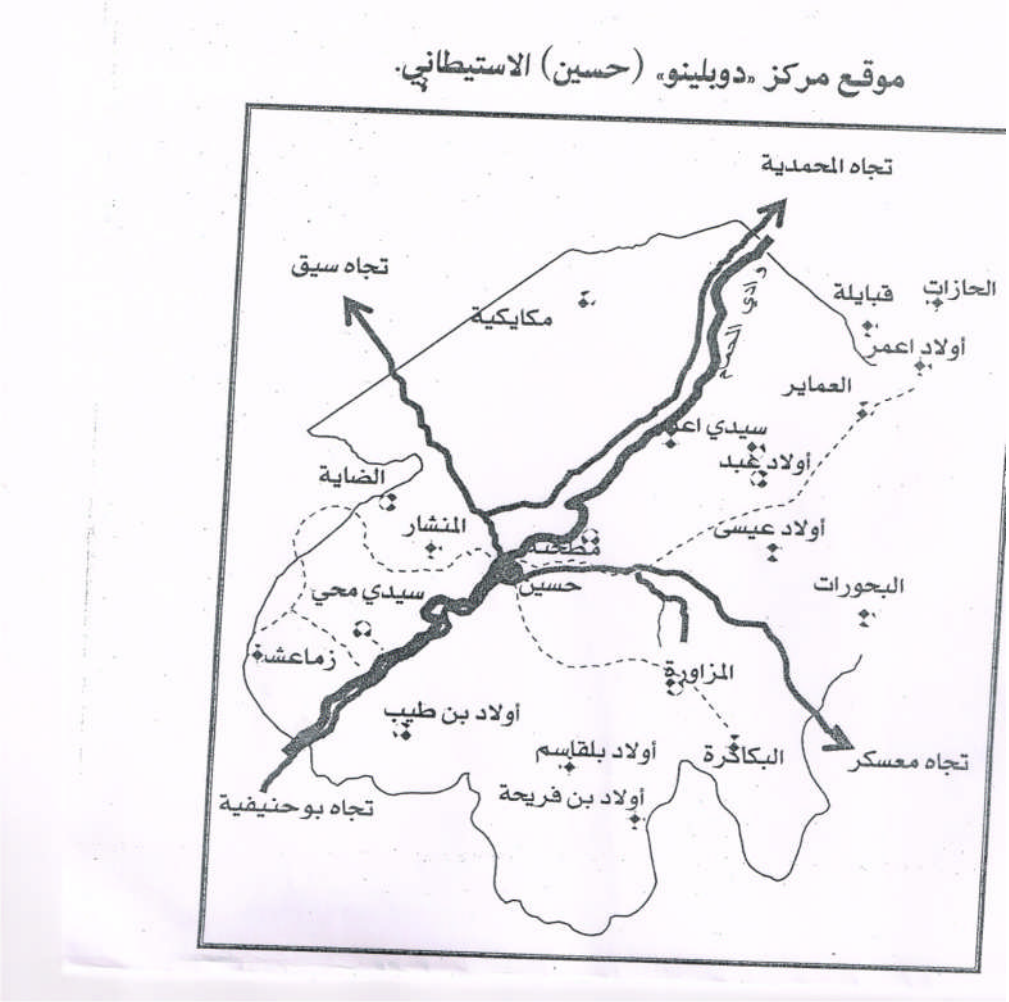

الملحق رقم: 03.

عدة بن داهة، الاستيطان.....ج1، المرجع السابق، ص 71.

ملحق رقم 12 : دار الكولون بمعسكر (رمز الاستغلال والاستيطان)

الملحق رقم: 04.

عدة بن داهة ، المرجع السابق، ص 523.

إعلانان خاصان بالهجرة والاستيطان في الجزائر

(20 SEPTEMBRE.)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Liberté, Égalité, Fraternité.

COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.

AVIS AUX OUVRIERS.

(21 SEPTEMBRE.)

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

Liberté, Égalité, Fraternité.

MINISTÈRE DE LA GUERRE.

COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

الملحق رقم: 05.

عدة بن داهة، الاستيطان.....ج1، المرجع السابق، ص 142.

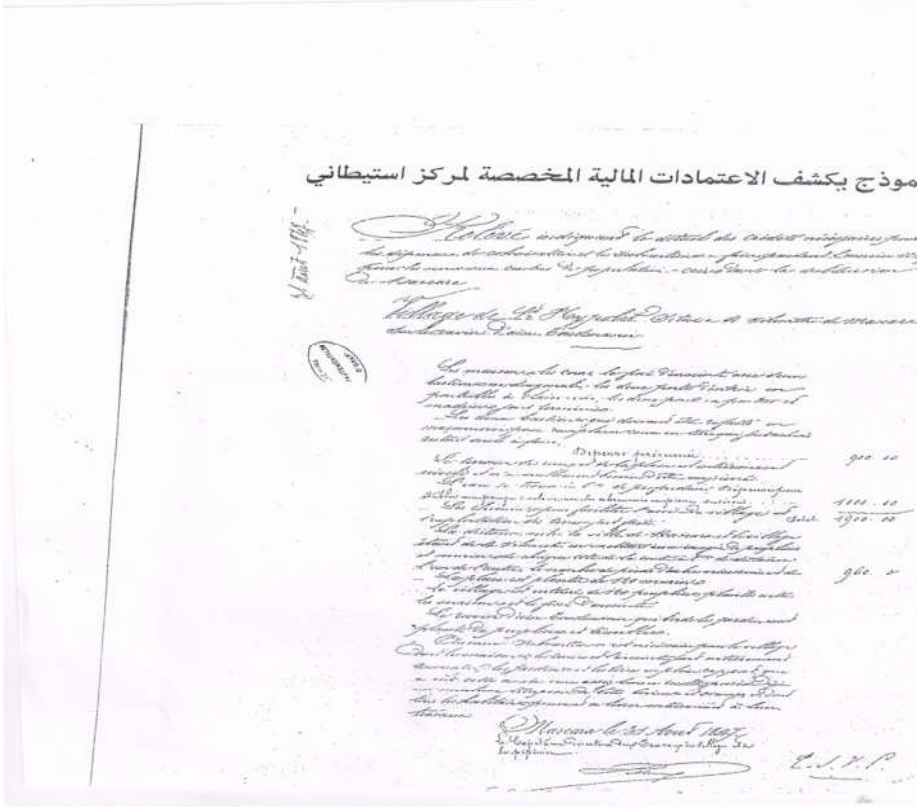
نموذج يكشف الاعتمادات المالية المخصصة لمركز استيطاني

الملحق رقم: 06.

عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 56.

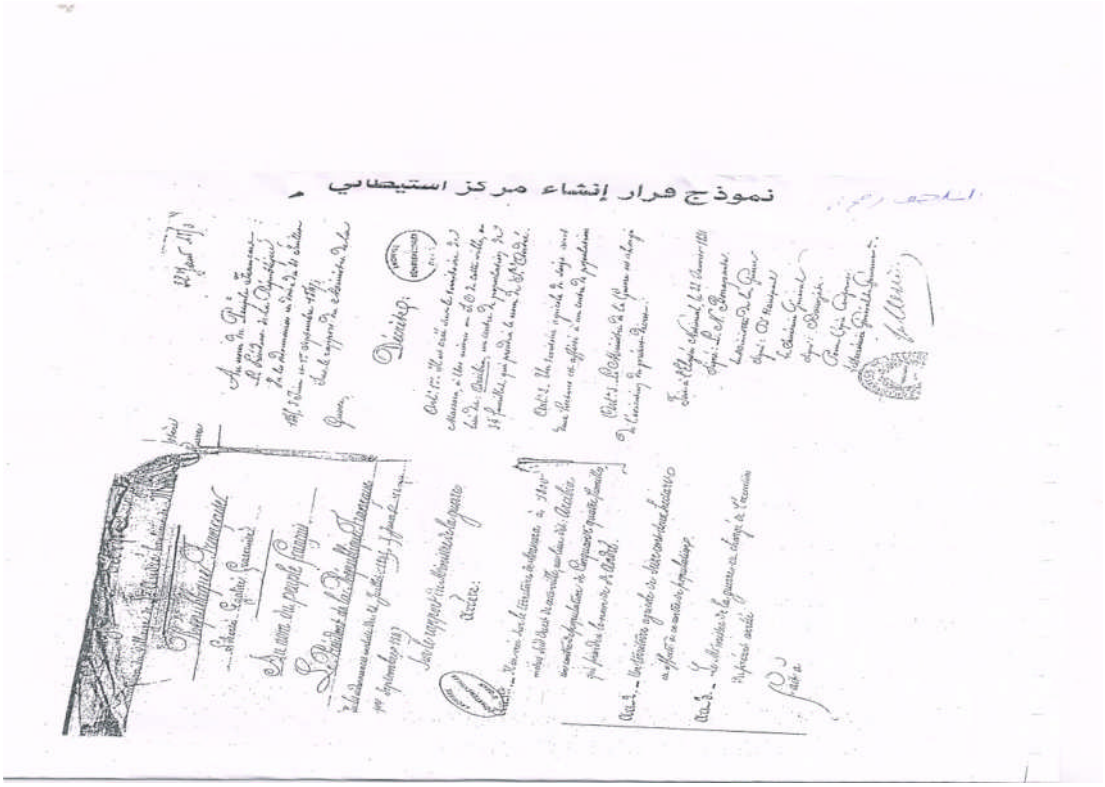

الملحق رقم: 07.

عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 55.

قائمة المصادر

والمراجع

I- المصادر:

أ. باللغة العربية:

1. (خوجة) عثمان بن حمدان، المرآة، تق وتع محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والطباعة، ط2 الجزائر، 1982.

2. دينيزن أ .ف، الامير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر، ترجمة وتحقيق، أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009.

3. ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن تاريخ الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان، تر و تق: ابراهيم صحراوي، د.م.ج، بن عكنون الجزائر، ط1، 2008.

ب. المراجع باللغة العربية:

1. أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، الجزائر، ج1، 2007.

2. الأشرف مصطفى، الجزائر الامة والمجتمع، تح حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 1983.

3. بشير كاشة فرحي، مختصر وقائع وأحداث الإستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962 ، المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار الجزائر ، 2007.

4. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، ج1، 2006.

5. بلاح بشير، العربي منور، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، ج1، 2010.

6. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

7. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2008.

8. عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي (1830- 1873) الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، 1830- 1962.

9. عدة بن داهة،الإستيطان و الصراع حول حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ، ط خ و م ، 2008.

10. عدة بن داهة،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962،ج1،ط خ،د ب،2008.

11. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997.

12. بوعزيز يحي سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية 1830-1954 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

13. جيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، درا الأمة، الجزائر، الجزء الخامس، 2005.

14. خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، ترجمة عبد السلام عزيزي، إشراف و مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة الجزائر، 2009.

15. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2007.

16. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الجزء الثالث، 1988.

17. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية 1830- 1900، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، لبنان، 1992.

18. صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514- 1830، دار هومة، الطبعة الثانية، 2007.

19. عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، وزارة الثقافة، دون طبعة، الجزائر، 2005.

20. العربي محمد ولد خليقة، المحنة الكبرى مدخا لدراسة عن معاناة شعبنا ومقاومة البطولية، نصوص مختارة، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 1999.

21. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

22. عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر عامة، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002.

23. عميراوي احميدة، من تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004.

24. عميراوي احميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1930-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

25. عميراوي احميدة، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار الهدى، الطبعة الثانية، 2007.

26. عميراوي احميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858، دار الهدى، الجزائر، 2007.

27. غربي الغال، العدوان الفرنسي على الجزائر، طبعة خاصة، دون بلد، 2007.

28. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، منشوران جامعة باجي مختار، 2010.

29. فركوس صالح، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1846-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

30. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر، تر محمد معراجي، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2008.

31. محمد مفلاح، سيدي الأزرق بلحاج رائد ثورة 1864 المندلعة في غليزان، دار هومة، الجزائر، 2005.

32. إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، دون بلد، دون طبعة، 2004.

– المصادر باللغة الفرنسية:

1. yacono exavier, histoire de l'Algérie de la fin de la régence turque a l'instruction de la 1954, édition de lathlanthrope.
2. Recueil des recès du gouvernement de l'Algérie, 1830-1854, imprimerie du gouvernement, 1856.
3. 2x103, rapport sur le projet de la concernent la transmission des lieus décrets 6juin1851.
4. Boudi cour de louis, histoire de le colonisation de l'Algérie, Edition le coffre, Paris 2003.
5. R.demont, je traites entre la France et le Marco, étude historique et juridique, éd : durant, Paris 1889.

– المراجع باللغة الفرنسية:

1. Faucon, narcisse, le livre d'ord da la l'Algérie, tom 01, paris, 1984.
2. Julien.ch.a, histoire de l'Algérie contemporaine, conquête et colonisation (1827- 1871) Edition : pufe paris 1979.

– الملتقيات:

1. بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1873، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المنعقد بولاية معسكر يومي21-22 نوفمبر2005.
2. عاشور موسى، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات في المنعقد بولاية معسكر يومي 21- 22 نوفمبر 2005.

3. ملاخسو الطاهر، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية المركز الوطني للدراسات في المركز الوطني للدراسات، 2005.

المجلات:

1. بليل محمد، التوسع الاستعماري الفرنسي في المناطق الداخلية والهضاب العليا الغربية وانعكاساته على الجزائريين ما بين سنتي 1840 -1900، منطقة تيارت نموذجا، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، عدد خاص، 2009.
2. بليل محمد، الاستيطان الفرنسي بمنطقة الونشريس وانعكاساته على سكان المنطقة 1863-1900، منشور مجلة بحوث، دار الثقافة، تيسمسيلت، العدد 02، 2013.
3. بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين بين 1881-1914، القطاع الوهراني، 2009.
4. لونيسي ابراهيم، استعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19، منطقة سيدي بلعباس نموذج، مجلة عصور، جامعة وهران، العدد 06، ديسمبر 2005.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

كلمة شكر

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

مدخل 5

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية في الجزائر 1830– 1870

1- التشريعات العقارية والاستيطان 12

القرار المشيخي 18

الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 18

2- مراحل السياسة الاستعمارية ومصادرة الأراضي 20

مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة الاستيطان 20

المرحلة الأولى 1830- 1848م 20

مصادرة ممتلكات الحبوس والبايلك 20

مصادرة ملكية القبائل 22

المرحلة الثانية 1848- 1852م 24

المرحلة الثالثة 1852- 1870م 25

1- في عهد راندون 1852- 1858م 25

2- في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858- 1860م 27

3- في عهد بيليسي وماكماهون 1860- 1870م..... 28

الفصل الثاني: تطور الاستيطان الفرنسي بالغرب الجزائري 1830– 1870م

1- تشجيع الهجرة وتدفق المستوطنين 1830- 1870م 31

2- بناء المراكز الاستيطانية 36
المركز الاستيطاني (معسكر) 38
المركز الاستيطاني (بلعباس) 39
المركز الاستيطاني (الونشريس) 41
المركز الاستيطاني (تيارت) 42
3- الانعكاسات 48
الاقتصادية 48
الاجتماعية 49
السياسية 51
الخاتمة 54
الملاحق
قائمة المصادر والمراجع
الفهرس